

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠١١

الخميس، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كيري/السيدة ديكارلو/السيد ديلورنتيس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد إيسو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوک
	رواندا	السيدة موشيكويابو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غواتيمالا	السيد كارييرا
	فرنسا	السيد كانفن
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

دعم الإطار الخاص بمنطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/387)

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2013/394)

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو سعادة السيد رمضان لعامرة، مفوض السلام والأمن
التابع للاتحاد الأفريقي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو السيد بيير فيمونت، الأمين العام التنفيذي للدائرة
الأوروبية للشؤون الخارجية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول
أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة
S/2011/387، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ
إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية
والمنطقة.

كما أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى
الوثيقة S/2013/394، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه
٢٠١٣ موجهة من القائمة بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات
المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام.

معروض على المجلس بيان من الرئيس، باسم المجلس
بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على
إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل
إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على
مشروع البيان الرئاسي، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق
مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/11.

تقرر ذلك.

ومن دواعي شرفي الكبير الآن الإدلاء ببيان بصفتي وزير
خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن مدى تشرفي حقا بتمكيني
من المشاركة في هذه الجلسة في الأمم المتحدة، وترؤس مجلس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

دعم إطار البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون
لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2013/387)

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة من القائمة
بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم
المتحدة إلى الأمين العام (S/2013/394)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب ترحيبا
حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في
قاعة مجلس الأمن. وأعتقد أن مشاركتهم في هذه الجلسة هي
بمثابة تأكيد لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو ممثلي كل من أوغندا، بلجيكا، بروندي، جمهورية
الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا
المتحدة، جنوب أفريقيا، موزامبيق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو السيد جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي إلى المشاركة
في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد كيم، الذي ينضم إلى
جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من واشنطن.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام
لمنطقة البحيرات الكبرى.

وخاضعا للمساءلة، من أجل أن نرى تلك البذور تنمو لتصبح سلاما شاملا ومستداما.

أود أن أشيد بشركائنا فيما يخص ذلك الجهد. أولا، أشكر الأمين العام على انخراطه الشخصي. كما أشكر رئيس البنك الدولي كيم على نفس نوع الانخراط وعلى شراكتها. إن الرئيس أوباما وأنا ممتنان لكلا الزعيمين وللمؤسستين اللتين يترأسهما على الشراكة المبتكرة للغاية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي التي أرسيت والتي توفر حوافز لإحراز تقدم سياسي من خلال مشاريع تؤدي إلى الاستقرار وتحسن الهياكل الأساسية. ومن الواضح أن النهوض بالتجارة الإقليمية على المدى القصير هو أحد المسارات لتحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل. واعتقد أننا جميعا نأمل في إمكانية نجاح هذا النهج في منطقة البحيرات الكبرى وأنه ربما يكون نموذجا لمناطق أخرى، مثل مالي ومنطقة المغرب وما وراءها.

وللأسف، ليس لدينا شح في المواقع التي نواجه فيها تحديات ويمكن أن نستخدم فيها هذا النموذج اليوم. وأكتفي بالإشارة بين قوسين إلى أننا، في الشرق الأوسط والصفة الغربية وفلسطين، بدأنا نتدارس نموذجا مشابها، ونأمل في تجميع جهودنا معا على المدى الطويل لإيجاد سبل جديدة لبناء سلام مستدام.

وأود بصفة خاصة أن أشكر أيضا السيدة ماري روبنسن، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وهي صديقة قديمة لطالما احترمتها، وأكرر دعم الولايات المتحدة لعملها مع قادة المنطقة في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ونرحب بصورة خاصة بالأولوية التي توليها لإشراك الجماعات النسائية الإقليمية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني في إطار عملية السلام، إذ نسعى لكسر حلقة العنف وإزالة الحواجز بين المساعدة الإنسانية ومن هم في أشد الحاجة إليها.

الأمن في دورنا لهذه الفترة، كوزير للخارجية. كما أنه من دواعي الشرف ترؤس جلسة مجلس الأمن بشأن موضوع، هو بمثابة تحدي، ويعد محوريا لمهمة هذه المنظمة الحيوية، ألا وهو تحقيق وعد السلام.

منذ فترة طويلة جدا، يعصف العنف الشنيع الموجه بعدد كبير جدا من الناس في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأوسع، وتعرضوا لتعديات حقوق الإنسان، وتعطلت المنطقة بسبب درجة خطيرة من عدم الاستقرار.

إن الأزمة التي نشهدها اليوم تؤكد ما نعرفه بالفعل: فهي تذكير صارخ بما يملأ الفراغ في ظل غياب الحكم الرشيد، وأدنى حد من الكرامة والقيادة الحازمة القادرة على مساءلة أولئك الذين ينتهكون معايير اللياقة الأساسية.

وتذكرنا - أو يجب أن تذكرنا - جميعا بالالتزام الذي نشترك فيه جميعا: ليس فقط بإنهاء القتل، وحالات الاغتصاب، وإجبار الأطفال على القتال والدمار والخوف، بل والالتزام بإحلال سلام دائم ومناخ لإحداث التنمية. ومن خلال القيام بذلك، يمكننا هئية مجال للإنتاجية وإقامة الشراكات، مجال لتوفير المزيد من الفرص لمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن أجل ولادة جيل جديد من الاستقرار والأمل.

يمكننا أن نثبت فعلا للعالم أننا جميعا ونحن نعمل معا - وأود أن أضيف، أن نثبت ذلك في وقت يشكك فيه الكثير من الناس في قدرة المؤسسات على القيام بوظائفها، وقدرة القيادة السياسية على حل المشاكل - لدينا القدرة على أن نثبت للعالم أننا معا، بوسعنا في الحقيقة إحداث الفرق.

وقد جرى بالفعل زرع بذور هذا الوعد. لكن مهمتنا لا تنتهي بإنشاء الإطار. بل تستمر من خلال زراعة البذور والتأكد من تنفيذنا للإطار، وبدلنا جهدا يقظا وتعاونيا

حضورى إلى هنا لكي تحيطني علما بما يجب علي عمله اليوم وما لا يجب أن أعمله بالضبط.

الولايات المتحدة تنضم إلى كل المشاركين في هذه الجلسة في الترحيب بإطار السلام والأمن والتعاون. وهذه خطوة أولى بالغة الأهمية. ولكننا ندرك أيضا أن التقدم الذي حققته المنطقة منذ شباط/فبراير هش جدا. والسؤال الرئيسي الذي نواجهه جميعا اليوم هو ما إذا كانت الالتزامات الواردة في الإطار يمكن الوفاء بها وأنه سيتم الوفاء بها. هل ستدب فيها الحياة أم أنها ستبقى حبرا على ورق فحسب؟

أود التأكيد على استعداد الولايات المتحدة لدعم الموقعين على الإطار، وسنعمل معهم بتركيز وطاقمة ومناورة من أجل تنفيذه. ولكن، كما قال الرئيس أوباما، لا بد من المتابعة الدائمة. وأريد أن أوضح في هذا السياق أن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تقارير تردت مؤخرا بشأن استئناف الدعم الخارجي لحركة ٢٣ مارس، والتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لذلك، أريد أن أتكلم بشيء من التوكيد هنا اليوم. يجب على الأطراف كافة أن تتوقف فوراً عن دعمها للمجموعات المسلحة المتمردة. وعلى كل الحكومات أن تخضع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للمساءلة. يجب أن نضع حدا لعصر الإفلات من العقاب الذي انتشر على نطاق واسع، للأسف.

والولايات المتحدة ترحب بنشر قوة لواء التدخل، وندعم ولايته لتحديد كل المجموعات المسلحة وحماية المدنيين حتى ترسخ جذور السلام. ونرى أن الوقت قد حان لكي يمارس كل من في المنطقة ضبط النفس، والعودة إلى المسار البناء الذي حددوه لأنفسهم، والمضي قدما معا كيما يتسنى لنا معالجة الأسباب الجذرية للتراخ ووضع حد له مرة وإلى الأبد. وأعتقد أن هذا أمر ممكن. وأعتقد أن غياب الحكم الرشيد وغياب التواجد الدولي أوجد الفراغ الذي سمح للبعض بالعمل دون

في اليوم السابق على ترشيح الرئيس أوباما لي وزيرا للخارجية، اجتمعت مع دينيس مكويغي، الذي كان قبل ذلك بأسابيع قليلة قد فر من جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد محاولة لاغتياله. وقد أبدى دينيس شجاعة في الوقوف إلى جانب النساء والأطفال وحمائتهم من أسلحة الحرب التي لا يتكلم عنها كثيرون إلا همسا. وضحايا هذه الجرائم المروعة ومن يعملون في مجال العمل الإنساني، مثل الدكتور مكويغي الذي يحمي ويعالج هؤلاء السكان، وكل سكان المنطقة أيضا - بحاجة إلى صوت يمثلهم. وأنا أعرف، ومن البديهي أن الأمين العام يعرف كذلك - فهو من اختارها - أن ماري روبنسن هي ذلك الصوت، بينما تعكف المنطقة والمجتمع الدولي بأسره على معالجة نطاق كامل من المسائل المرتبطة بترجمة المبادئ العريضة للإطار إلى معايير ملموسة للتطبيق. أشكر السيدة ماري روبنسن على ما تقوم به من عمل. ونحن ممتنون لها على خدمتها العامة المستمرة.

من دواعي شرفي اليوم أيضا أن أقدم الممثل الخاص للولايات المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عضو مجلس الشيوخ السابق روس فينغولد. إن المعاناة في البحيرات الكبرى، التي ستكون موضوع مناقشتنا اليوم، هي أولوية ذات مستوى رفيع للرئيس أوباما ولي شخصيا، وهي أولوية نرى أنه يجب معالجتها بمستوى رفيع من القيادة. لقد تشرفت بالعمل مع السيناتور فينغولد في مجلس الشيوخ الأمريكي لمدة ١٨ عاما. وفي تقديري، أنه لم يكن بين أعضاء مجلس الشيوخ من هو أكثر منه خبرة في الشؤون الأفريقية. وهو مثقف وصاحب فكر يتصف بالشجاعة في مواجهة هذا التحدي، وتسرتني موافقته على تولي هذه المهمة.

أنقل للمجلس أيضا تحيات السيدة سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، التي طلبت مني إبلاغ تحياتها الحارة هذا الصباح. وقد تحدثنا لفترة وجيزة قبل

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة، وأشكر وزير الخارجية جون كيري على ترؤسه للجلسة. فحضوره خير شاهد على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لهذه القضية.

وأود أيضا أن أرحب بتعيين السناتور روس فاينغولد ممثلا خاصا جديدا للولايات المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتمنى له التوفيق في الأشهر الحاسمة المقبلة. ونأمل أن يواصل التنسيق على نحو وثيق جدا مع مبعوثي الخاصة، السيدة ماري روبنسون.

لقد انقضت الآن خمسة أشهر منذ التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وأربعة أشهر منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وقد كانت الآمال كبيرة في أن نشهد إنهاء أعمال العنف الدوري الجارية على نطاق واسع التي عصفت بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين، وانخرفت بمبادرات السلام السابقة عن مسارها. ويعني السلام فرصة جديدة لتحقيق التنمية والأمن الدائم في العالم لبعض الشعوب التي مرت باختبارات قاسية للغاية.

وعليه، فإنني أشعر بقلق بالغ إزاء أعمال القتال الحالية بين حركة ٢٣ مارس والقوات المسلحة الكونغولية. ومن الضروري أن تعود جميع الأطراف إلى محادثات كمبالا في أقرب وقت ممكن. ولقد دعوت إلى التحلي بأقصى درجات الانضباط، وأحث جميع الأطراف الموقعة على الإطار إلى احترام التزاماتها على أساس مشترك وفردى.

لقد أحبط انعدام الثقة المتبادلة في المنطقة المحاولات التي بذلت في السابق من أجل التوصل إلى حلول سياسية للمشاكل المعقدة التي لا تزال تسبب الصراع. ومن الأهمية بمكان أن تسعى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها من الناحية الشرقية إلى إجراء حوار بناء.

عقاب. إنني أدرك أن المضي قدما ليس سهلا، وأنه يتطلب شجاعة. لكن علينا جميعا أن نقبل بأن هذه مسؤوليتنا.

إذن، كرئيس للمجلس في هذه المناقشة، وكممثل لدولة لها مصلحة في استقرار منطقة البحيرات الكبرى، شأنها شأن جميع الممثلين هنا، أريد أن أحثنا جميعا على هذه الطاولة على اغتنام الفرصة الفريدة التي يتيحها الإطار. والولايات المتحدة، بكل احترام، تطالب كل من التزم بهذا الإطار بأن يحترم، بدوره، السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يسعنا التشديد بشكل كاف على أهمية أن يعمل الجميع على تعزيز التعاون عبر الحدود. نطالب الجميع باستكمال المعايير المحددة في الإطار واعتمادها خلال الدورة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. ونحث الجميع بشدة على أن يتشركوا رسميا الأصوات التي تفاعلت معها المبعوثة الخاصة روبنسون - تلك الأصوات التي كثيرا ما استبعدت، خصوصا أصوات النساء. ونطالب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستمرار في تنفيذ إصلاح قطاعها الأمني وإعادة بسط سلطة الدولة، وخاصة في المنطقة الشرقية. أخيرا، نتعهد بالانضمام إلى مجلس الأمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات دول المنطقة والمجتمع الدولي لبذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق اتفاق سلام شامل.

كلنا هنا يتفهم التاريخ المعقد للمعاناة في منطقة البحيرات الكبرى، ولكننا جميعا نتحمل المسؤولية - مسؤولية عالمية - لضمان ألا يلي تاريخ العنف مستقبل من الانتقام. والسلام هو السبيل الوحيد لاحترام ملايين الأرواح التي فقدت، والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك السلام هو أن تعمل الأمم المتحدة وبلدان المنطقة كافة وجميع البلدان القادرة على المشاركة وتقديم المساعدة لتحديد معالم الطريق إلى الأمام.

أستأنف الآن مهامى كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

ويجب على جميع الأطراف أن تتجنب تجدد الأعمال القتالية وإحراز تقدم على المسار السياسي. ذلك أن الصراع والخروج على القانون في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد عطلا التنمية وعززا الفقر المدقع والمعاناة. وهناك أيضا مستويات مريعة من العنف الجنسي الوحشي. إن المنطقة بحاجة إلى الأمن. ولكن لكي يكون هناك سلام دائم، فإنه يجب علينا أن نتيح الفرصة أيضا.

ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز التنمية الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي أيار/مايو الماضي - خلال زيارتي المشتركة مع رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كينغ - تعهد البنك الدولي بمبلغ إضافي قدره مليار دولار من أجل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتجارة عبر الحدود ومشاريع الطاقة الكهرومائية وإعطاء دفعة جديدة لجهود التكامل الاقتصادي الإقليمي. وأشكر قيادة الرئيس كيم ومشاركته والتزامه المستمرين. وسأعمل معه بشكل وثيق جدا في مجالات أخرى أيضا بهدف وضع نموذج للشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وذلك أمر أساسي لبناء الثقة والاعتماد المتبادل اللازمين لنجاح إطار السلام والأمن والتعاون.

ويلقي القتال الجاري حاليا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بظلال خطيرة. ولكن ينبغي ألا نسمح له بأن يثنينا عن هدفنا. بل ينبغي أن يجعلنا أكثر إصرارا على انتشال السكان من نير الاضطهاد وانعدام الأمن والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان. وأعوّل على الأطراف الموقعة على الإطار فيما يتعلق بالعمل بشكل بناء بعضهم مع بعض، ومع مبعوثي الخاصة من أجل وضع معايير للالتزامات. ومن شأن ذلك أن يرشد خريطة الطريق الاستراتيجية المعنية بالتنفيذ التي ستقدم من أجل الموافقة عليها على هامش المناقشة العامة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وأدعو المجتمع الدولي إلى استخدام جميع

وعلى الصعيد الوطني، فإن من شأن الإصلاحات الهيكلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للعنف. وقد اتخذت الحكومة خطوات أولية نحو إصلاح الجيش وتحقيق اللامركزية وإجراء الحوار الوطني. ومن الضروري تحويل تلك الالتزامات إلى نتائج ملموسة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن ينظر الزعماء إلى ما يتجاوز المسائل التي تفرّق بينهم، وأن يعملوا معا على وضع خطة مشتركة لتحقيق السلام الدائم والازدهار على أساس التجارة والتعاون الاقتصادي والاحترام المتبادل لسيادة بلدانهم وسلامتها الإقليمية.

ويوفر إطار السلام والأمن والتعاون خريطة طريق واضحة. وستواصل مبعوثي الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى دعم الأطراف في التقيد بالالتزامات التي تعهدوا بها بموجب الإطار. وسيدعم ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مارتن كوبلر، العملية السياسية في البلد، بما في ذلك الدعم فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الوطنية.

ولا تزال آفاق تحقيق السلام الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أفضل مما كانت عليه سنوات عديدة. غير أن المفسدين ما زالوا نشطين، بما في ذلك الجماعات المسلحة والمليشيات التي لم تبد سوى ميل فاتر إلى المشاركة في عملية سلام حقيقي. ولأجل التصدي لذلك الخطر، فإننا نعمل على تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة. ولا تزال قوة لواء التدخل أداة هامة للغاية، غير أنها ليست سوى جزء من نهج شامل يشمل الأمن والتنمية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل مزيد من الجهد، فإننا لا نزال نعوّّل على الأطراف الموقعة على الإطار فيما يتعلق بتوفير الدعائم الأساسية.

وإنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أشارك في هذه الإحاطة الإعلامية. وأشكر المجلس على دعوته لي، ونحن ندرك أن عملنا في مجموعة البنك الدولي يجب أن يتمشى مع الحقائق السياسية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وسأركز ملاحظاتي على الجوانب الإنمائية من مسألة السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، وتوضيح الدور الذي تضطلع به مجموعة البنك الدولي لدعم إطار السلام والأمن والتعاون.

وكما لاحظ الأمين العام، فقد زرنا منطقة البحيرات الكبرى في وقت سابق من هذا العام. وكانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي يوفد فيها رئيس البنك الدولي والأمين العام للأمم المتحدة معا في بعثة مشتركة. ولم يكن اختيار مقصدنا ولا توقيت الزيارة من قبيل المصادفة. فقد أتاح لنا العمل الرائد الذي يضطلع به الأمين العام، والتزام جميع بلدان المنطقة بالاتفاق الإطاري الفرصة لنا جميعا لإنهاء العنف وكفالة تحقيق السلام وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية أكثر قوة. ومن شأن تلك الأسس أن يكون لها أثر فيما يتعلق بانتشال السكان من الفقر وإيجاد فرص العمل وإتاحة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

وما انفك الأمين العام وشخصي عن إرسال رسالة واحدة مرارا وتكرارا أثناء رحلتنا، وأكرر ذلك الآن: ليس بوسعنا تحقيق التنمية بمعزل عن السلام، ولا يمكننا تحقيق السلام بمعزل عن التنمية. ذلك أنه ليس بوسع الصراع أن يوقف التنمية فحسب، بل بوسعها أيضا أن يعكس المكاسب التي تحققت على مدى السنوات. وتقدم المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا جيدا على مأساة هائلة ذات تكلفة بشرية باهظة استمرت فترة طويلة جدا.

وتشير التقديرات إلى وفاة أكثر من ٣,٥ مليون شخص منذ عام ١٩٩٨، في حين فقد ٤,٧ مليون شخص آخرون

الأدوات المتاحة تحت تصرفه، من المحاكمات الجنائية الدولية ونظم الجزاءات، وصولا إلى تقديم المساعدة الإنمائية.

لقد وصفت مبعوثي الخاصة، السيدة روبنسون، إطار السلام والأمن والتعاون بأنه إطار للأمل. وأحث جميع الأطراف الموقعة والمجتمع الدولي على إبقاء ذلك الأمل حيا. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه، وأشكره مرة أخرى على قيادته.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيم.

السيد كيم (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، على وجه خاص، لكونه قائد النظام المتعدد الأطراف بأسره. ذلك أن قيادته القوية التي تتسم بوضوح الرؤية فيما يتعلق بهذه المسألة، هي التي تعطي زحما ودافعا قويا لعملنا معا. ونتطلع قدما إلى مواصلة العمل تحت قيادته والاضطلاع بدورنا.

وأود، بصفتي من المقيمين منذ أمد طويل في ماساتشوستس، أن أشكركم، الوزير كيري، على قيادتكم على مر العقود. وأود أيضا أن أشكركم على قيادتكم السخية للغاية وإرشادكم ودعمكم لي شخصيا. وأقول حرفيا، إنني لن أكون في هذا العمل دون دعمكم.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، بصفة خاصة، على تعيين السيدة ماري روبنسون مبعوثة خاصة له.

وبالنسبة لمن لا يعرفون من الحاضرين في هذه القاعة، أود التنويه بصفة خاصة كي أوضح أن الممثل الخاص للولايات المتحدة، السيد روس فاينغولد، على قدر كبير من الالتزام إزاء أفريقيا. ومازلت أذكر بجرارة سنوات عملي مع السناتور فاينغولد وريادته للجهود الرامية إلى زيادة التمويل ودعم برامج مكافحة الإيدز والسل والملاريا. والسناتور فاينغولد بطل حقيقي وصديق لأفريقيا.

ستقدم مبلغا إضافيا قدره مليار دولار على مدى الأشهر الـ ٢٤ القادمة لمسائل التنمية عبر الحدود. من هذا المبلغ، ستخصص ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع الطاقة الكهرومائية من أجل زيادة إمكانية الحصول على الطاقة في العديد من البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى. وستخصص نحو ٣٥٠ مليون دولار لروابط النقل وإدارة الحدود، ونحو ١٠٠ مليون دولار للزراعة وسبل العيش الريفية التي تستهدف اللاجئين والمشردين داخليا. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن المنطقة بها ما يقرب من مليون لاجئ وما يزيد على مليوني شخص من المشردين داخليا في حالة من التشرذ طال أمدها.

أود أن أضيف أن كل مساعداتنا ستترشد بالمنظور الجنساني، وسنقدم موارد إضافية للبرامج الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والجنساني، فضلا عن تقديم المساعدة في الخدمات الصحية الأساسية للفئات الضعيفة من النساء والأطفال من خلال شبكات المراكز الصحية. يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة، فضلا عن تعزيز وحماية حقوقها، وزيادة إسماع صوتها، يؤدي كل ذلك دورا مهما في الحد من العنف. وسنقوم أيضا بتوسيع نطاق مساعداتنا لشبكات مختبرات الصحة العامة الإقليمية بغية تمكين البلدان من تطوير خبرات محددة وتقاسمها. وقد حقق ذلك نجاحا كبيرا حتى الآن.

يسرني أن أبلغكم بأن مجلس إدارتنا سينظر في غضون أسبوعين في أول مشروع في إطار هذه المبادرة، وهو سد شلالات روسومو للطاقة الكهرومائية.

وتحدوني الثقة بأن التقدم المحرز في المجالات المذكورة للتو من شأنه أن يخلق فرصا اقتصادية كبيرة، ويساعد على تهيئة فرص العمل، وإنني مقتنع بأن النهج الإقليمية التي أجملنا وصفها سوف تساعد على تعزيز التعاون والتكامل بقدر أكبر في المنطقة وتحقيق فوائد ملموسة لجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

منازلهم. ولم يعد يوسع أكثر من مليوني طفل الاستفادة من خدمات التعليم بسبب تدمير المدارس.

معدل الفقر ٧٠ في المائة تقريبا، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاقتصادية بشكل عام، بما في ذلك الحصول على الطاقة، محدودة جدا. ولكن أود أيضا بالقول إن استدامة السلام والاستقرار على المدى الطويل لا يمكن أن تتحقق بدون التصدي للعوامل الاقتصادية الرئيسية الكامنة وراء الصراعات وعدم الاستقرار. تمتد هذه القوى المحركة للصراع عبر الحدود، وهي وبالتالي تستدعي اتباع نهج إقليمي للتصدي لمسائل عدم الوصول الآمن والكافي إلى الأراضي، وتشريد السكان، والاستغلال غير المشروع للمعادن والأخشاب ذات القيمة العالية.

علاوة على ذلك، تتفاقم هذه المشاكل من جراء النمو السكاني السريع وانعدام الفرص الاقتصادية. في رحلتنا معا، أكدنا، الأمين العام وأنا، على التزام الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي بالتعاون وتحقيق فوائد ملموسة لسكان منطقة البحيرات الكبرى، والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو شامل في إطار برامجنا الوطنية والإقليمية. ومما قوّى من عزمنا التزام القادة السياسيين بتنفيذ الإطار. وأثار تحمسنا أيضا الاهتمام بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية. هذه القيادة ضرورية لنجاح إطار العمل ولتحقيق السلام المستدام في المنطقة. خلال رحلتنا، تعهدنا بزيادة التعاون بين مؤسستنا ومع الشركاء الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من أجل تعظيم أثر الجهود التي نبذلها.

وسندعم بقوة مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وستزيد تعاوننا مع الأمم المتحدة على أرض الواقع. وسنستخدم قدرتنا على جمع الجهات الفاعلة للحض على المزيد من الاستثمارات، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص في المنطقة. وأود أيضا أن أعلن أن مجموعة البنك الدولي

يتولون رعايتهن، استمعنا إلى العديد من القصص المؤلمة. يجب الاستماع إلى قصص هؤلاء النسوة وتذكرها. ينبغي أن تمنحنا كلماتهن العزم لمواجهة الصعوبات التي من المؤكد أن تأتي، وأن تقوي التزامنا بالاتفاق الإطاري لأن من واجبنا ألا ندع ذلك يستمر. ما حدث لهؤلاء النسوة حدث للملايين من الناس الذين وجدوا أنفسهم محاصرين في شبكة الصراع في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يشكل وصمة عار على ضمائرنا جميعا.

خارج المستشفى، رأينا أيضا العشرات والعشرات من النسوة والفتيات وهن يحملن لافتات مكتوبا عليها "لقد تعبنا من الصراع"، و"كفى!"، و"السلام، والسلام، والسلام، والسلام".

أود أن أؤكد لكم، كما أكدت لهؤلاء النسوة والفتيات اللاتي التقينا بهن، أن مجموعة البنك الدولي ستظل معنية بهذا الأمر على المدى الطويل. في ظل الدور القيادي الجسور الذي يضطلع به الأمين العام، نحن عاقدون العزم على مواصلة المسيرة من أجل هؤلاء النسوة وجميع الآخرين الذين حرمتهم سنوات الصراع من الفرص الاقتصادية. لقد حان الوقت لنا جميعا أن نتحرك معا، وأن نتحرك بسرعة وأن نفي بوعودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد يونغ كيم على إحاطته المهمة والبليلة، وعلى ما يضطلع به من دور قيادي إلى جانب الأمين العام، وعلى رغبته في الانخراط في شراكة جديدة نأمل أن تكون نموذجا صلبا للمستقبل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

السيدة روبنسون (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم إليكم في هذه المناسبة المهمة. أود، أنا أيضا، أن أشكر الولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري،

نحن لا نتوهم أن هذا الدعم سيكون كافيا. فمساعدتنا تندرج ضمن فسيفساء أوسع نطاقا لتنمية المنطقة، وسترکز على تحسين استثمارات القطاع الخاص. وندرك أيضا أنه في حين أن مشاريع الطاقة الكبيرة ستكون ذات أهمية حاسمة للتنمية الطويلة الأجل في المنطقة، فأنا بحاجة أيضا إلى النهوض بأقصى ما يمكن من السرعة والكفاءة بالمشاريع الأصغر حتى يحس السكان في المنطقة بالفوائد الملموسة للسلام. وفي الواقع، في الأشهر المقبلة، سيحدد وفاؤنا بوعودنا في مجال الزراعة، وتوفير الوظائف، والتجارة عبر الحدود، والتعليم والرعاية الصحية، ما إذا كانت هذه الجهود سوف تنجح.

يجب علينا أن نفي بوعودنا، ويجب أن نتحرك بأقصى قدر من الاستعجال.

كل هذا العمل لن يكون منعه الأولويات التي وُضعت في رئاسة مجموعة البنك الدولي في واشنطن أو مقر الأمم المتحدة الرئيسي في نيويورك. بل سيسترشد بالأولويات التي حددها أصحاب المصلحة الأفارقة، وتركيزهم على المكاسب السريعة والنتائج المتوسطة إلى الطويلة الأجل، على حد سواء. ويسرني أننا تمكنا في الأسبوع الماضي من المشاركة في استضافة اجتماع بشأن النهج الإقليمية للتنمية في بلدان منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز هذا البرنامج.

اتفق المشاركون في الاجتماع على أهمية تلك النهج. واتفقوا أيضا على التعاون فورا في عدة خطوات، بما في ذلك تحديد الأولويات القطرية، ومساعدة الشركاء، وأنشؤوا آلية للمساءلة والمتابعة. وسيقدم تقرير عن الاجتماع إلى قمة ١١ زائدا ٤ في أيلول/سبتمبر.

وأخيرا، عندما سافرنا، الأمين العام وأنا، إلى مستشفى الشفاء، "هيل هوسبتال"، في غوما، لزيارة النسوة اللاتي تعرضن للعنف، والعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين

ليست عادية ولا مقبولة. لقد التزمنا بعدم التسامح مطلقا مع العنف الجنساني. يجب تنفيذ مبدأ عدم التسامح مطلقا باعتباره قيمة أساسية من قيم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إنني أتذكر، كما فعل رئيس البنك الدولي يونغ كيم، الناس في غوما وهم مصطفون على طول الطريق يحملون رقاعا مكتوبا عليها، في الغالب بالفرنسية: "لا إفلات من العقاب"، و "السلام الآن"، و "يجب أن يتوقف القتال". ذلك، في جوهره، هو ما يعد به الإطار: وعدٌ بالسلام والأمن والتعاون والتنمية.

وللأسف، هناك تقارير موثوق بها عن بعض الأنشطة التي تقوم بها مختلف الأطراف الموقعة على الإطار لدعم الجماعات المسلحة، الأمر الذي يتنافى مع روح الإطار ومقاصده. وكما قال الأمين العام، فإن لواء قوة التدخل، حالما يصبح جاهزا للعمل، سوف يشكل أداة مهمة لها ولاية قوية، لكنه ليس إلا جزءا من نهج شامل يضم الأمن والتنمية.

الحقيقة المؤلمة هي أن الذين يعانون أشد المعاناة من الصراعات التي لا نهاية لها ومن فظائعها ما فتنوا هم السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال بل وحتى الرضع.

وكما قال الأمين العام في ملاحظاته، كانت الآمال كبيرة عندما وقع ١١ بلدا وأربع مؤسسات إقليمية ودولية مهمة على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٢٤ شباط/فبراير، وعندما اتخذ أعضاء مجلس الأمن الأجلاء، في آذار/مارس، القرار (٢٠١٣) ٢٠٩٨. يعطي الإطار بوضوح للملكية والمسؤولية للقادة الذين وقعوا عليه، ومما يشجعني جدا شخصيا أن أرى التزامهم به قويا وجازما.

وإذا نفذ كل من الإطار والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) تنفيذا كاملا، فإنهما سيساعدان في استقرار الوضع على أرض الواقع، والأهم من ذلك، سيمهدان الطريق لمواجهة الأسباب

وأشكر وزير الخارجية كيري على توليه رئاستها، وإدلائه ببيان قوي بصفته رئيس المجلس. أود أن أجدد التهنئة لعضو مجلس الشيوخ روس فاينغولد على تعيينه ممثلا خاصا للولايات المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتطلع إلى العمل الوثيق معه. وأرحب أيضا بتعيين الأمين العام السيد مارتن كوبلر ممثلا خاصا له لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقد أنشأت مع السيد كوبلر علاقات عمل جيدة جدا.

وكما استمعنا، فإن هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى تأتي في وقت عصيب يعيشه سكان المنطقة. فقد أحدثت الموجة الأخيرة من القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى آثارا مدمرة على السكان المدنيين، سواء من يعيشون في غوما أو ما حولها، بل طالت آثارها أيضا المجتمعات المحلية المضيفة وحكومات البلدان المجاورة. وما يزال الإبلاغ جاريا عن الكثير من حالات الوفاة والإصابة والعنف الجنسي ضد المرأة والتشريد الجماعي للسكان. لا يمكن السماح باستمرار ذلك. يجب أن يتوقف القتال على الفور، وينبغي لجميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من تصعيد الصراع.

وكما يعلم المجلس، فإنني قضيت الآن أربعة أشهر في منصب المبعوثة الخاصة، ولا يمضي يوم بدون أن ترد أنباء عن حالات قتل، واغتصاب، واعتداء جنسي، وتشريد للناس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. تصاغ الأنباء في قالب نثري جاف في البرقيات المشفرة أو في أسلوب ذي منحي يميل قليلا إلى الوصفية في مقالات الصحفيين وهم يعبثون صحفهم. ما يدعشني هو عدم الشعور بالغضب والارتياح إزاء الخسائر اليومية. فقد أصبحت الخسائر أمرا اعتياديا مقبولا. لكنها

على الصعيد الإقليمي، انعقد الاجتماع الأول لآلية الرقابة الإقليمية في أديس أبابا بتاريخ ٢٦ أيار/مايو، وأنشأ لجنة الدعم التقني المكلفة بوضع معايير ومؤشرات التقدم في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، من بين مهام أخرى. وتتألف اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى للبلدان الموقعة على الإطار، وقد اجتمعوا مرتين حتى الآن، في ٢٤ حزيران/يونيه، وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه، تحت الرئاسة المشتركة لمستشاري الخاص، موديبو توري، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، السفير بوبكر ديارا. وكان من بين المشاركين أيضا كبار المسؤولين من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية.

ويسرني إبلاغكم بأن اللجنة أحرزت تقدما أكيدا في وضع معايير التقدم ومؤشراته. ولا يزال هناك مجال لتحسينها، لكنها محددة، وقابلة للقياس، ويمكن تحقيقها، وذات صلة ومحددة زمنيا، مع إشارة واضحة إلى المسؤوليات. ووفقا لولاية اللجنة المباشرة، فقد ركزت على المعايير الإقليمية، ولكنها وفرت أيضا مدخلات هامة بشأن المعايير الدولية والمعايير الوطنية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء اللجنة وزعماء المنطقة الذين استجابوا على نحو إيجابي لطلي بتعيين كل منهم أحد المستشارين الأقربين إليه لتمثيلهم في هذا العمل.

وسأقوم بعرض المعايير التي وضعتها اللجنة على زعماء المنطقة خلال مؤتمر القمة المقبل المقرر أن يعقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتاريخ ٣١ تموز/يوليه في نيروبي، كينيا، قبل الاجتماع الذي ستعقده آلية الرقابة الإقليمية التي، كما قال الأمين العام، ينبغي أن تعتمد رسميا في أيلول/سبتمبر، هنا في نيويورك. وفي الوقت نفسه، سأواصل بطبيعة

الأساسية لدورة الصراعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

لهذا السبب، أعتقد بشدة أن الدول الموقعة على الإطار والدول الضامنة له والمجتمع الدولي ككل، بحاجة إلى العمل المكثف معا بغية مواكبة قادة منطقة البحيرات الكبرى وشعوبها في ترجمة ما أسميه "إطار الأمل" إلى واقع ملموس.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في الوقت الراهن، أشعر بالتشجيع إزاء التقدم الأولي المحرز في عدة مجالات، وإزاء الإرادة القوية التي أظهرتها البلدان الموقعة للمساهمة في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وأود أن أطلعكم على بعض الخطوات السياسية الإيجابية التي اتخذتها البلدان الموقعة على الإطار والمؤسسات الدولية الرئيسية منذ شباط/فبراير.

على الصعيد الوطني، أنشأ الرئيس كاييلا في أيار/مايو آلية الرقابة الوطنية، التي ستشرف على تنفيذ الالتزامات التي تعهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الإطار. ويحدوني أمل كبير - وأوضحت ذلك للرئيس كاييلا - أن تشمل آلية الرقابة الوطنية شريحة كبيرة من المجتمع المدني لدى الاضطلاع بولايتها. وفي الوقت نفسه، يتعين على الإصلاحات الوطنية التي وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذها بموجب الإطار أن تبدأ بجدية، وأن تلقى الدعم من المجتمع الدولي.

وأود أن أرحب بالمبادرة التي اتخذتها مؤخرا جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لإطلاق برنامج التصديق على الشهادات المعنية بالمعادن، في محاولة لوقف الاستغلال غير المشروع للمعادن ومنع الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من الاستفادة منها. وهذه خطوة أولى هامة تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

وكما ذكر الرئيس كيم، انعقد الاجتماع الثاني بتاريخ ١٨ و ١٩ تموز/يوليه، في أديس أبابا. وعمل الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومكتبي على تنظيم اجتماع وزاري بشأن النهج الإقليمية للتنمية في بلدان منطقة البحيرات الكبرى دعماً لإطار السلام والأمن والتعاون. وحضر الاجتماع وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي ووزراء الخارجية والتعاون الدولي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والبلدان الشريكة، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وأثبت هذا الاجتماع أنه محفل جيد جدا للمناقشة، تأسيساً على الزيارة التاريخية المشتركة التي قام بها الأمين العام بان كي - مون، ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، إلى منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو.

ولاحظ المشاركون أن تعميق التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز البنية التحتية والتجارة على الصعيد الإقليمي يمكنهما أن يوطدا الأدمج الاقتصادي، ويخلقوا الفرص، خاصة بالنسبة إلى الفئات المحرومة، والنساء، والشباب، فضلاً عن تعزيز الاتفاقات السياسية عن طريق تحقيق نتائج ملموسة. وأشاروا إلى عدد من التدخلات الإقليمية ذات الأولوية في الهياكل الأساسية للطاقة والنقل، والزراعة، والتجارة عبر الحدود، والتنمية الاقتصادية، والقطاعات الاجتماعية. وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر المشاركين من أديس أبابا، وأيضاً الرئيس جيم يونغ كيم على التزامه بتقديم بليون دولار دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، الأمر الذي يحوله بالفعل إلى إطار للسلام والأمن والتعاون والتنمية.

وعلى الرغم من أن جميع هذه الخطوات قد تبدو ثانوية لملايين الناس على الأرض الذين ينتظرون بفارغ الصبر تحقيق السلام وتغيير حياتهم، فهي تأكيد ملموس على عزم المجتمع الدولي تجربة سبل جديدة لاستدامة السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

الحال إجراء المشاورات مع جميع المعنيين بعملية تنفيذ الإطار، بغية كفالة أن تلي المعايير المقترحة اهتماماتهم.

ولقد انعقد اجتماعان إقليميان كبيران مؤخرًا وأحرزا نتائج إيجابية أود أن أشاطركم إياها. الاجتماع الأول كان لإجراء مشاورات إقليمية بشأن المرأة، والسلام، والأمن، والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وهو الاجتماع الذي نظّمته بالتعاون مع مؤسسة التضامن مع نساء أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه، في بوجومبورا، بوروندي. وحضرت المؤتمر أكثر من ١٠٠ امرأة قيادية من البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون، بمن فيهن وزراء الشؤون الجنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وبوروندي.

ولعل الاعضاء يذكرون أنني أوضحت من البداية أنه، بصفتي المبعوث الخاص، أزمعت على تنفيذ نهج شامل من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، حيث سأعمل، من ناحية، مع القادة السياسيين، ومن ناحية أخرى، مع شعوب المنطقة لتشجيع على تحقيق السلام والأمن والتنمية. وكان من الأهمية بمكان الاستماع إلى وجهات نظر المرأة في منطقة البحيرات الكبرى بشأن عملية السلام، لأن المرأة تشكل أغلبية السكان في المنطقة وهي، إلى جانب الأطفال، أولى ضحايا الصراع الجاري. ولقد منحتهن الفرصة لاقتراح المعايير والمؤشرات الممكنة، التي جرى التقدم بها في وقت لاحق إلى لجنة الدعم التقني للنظر فيها.

وربما ينبغي لي التوضيح أيضاً أنه لا غرابة في أن لجنة الدعم التقني تتألف من الذكور في مجملها.

وسوف أستمر في تشجيع المبادرات التي تقودها المرأة في المنطقة من خلال إنشاء منبر للاتصالات، يمكن من خلاله للخبراء والجهات المانحة أن يقدموا المشورة التقنية والأموال للمشاريع المتعلقة بالمرأة دعماً "لإطار الأمل".

أعضاء مجلس الأمن على إبقاء منطقة البحيرات الكبرى عالية في جدول أعمالهم، والحفاظ على الزخم الحالي، لعله بما في ذلك من خلال القيام بزيارة إلى منطقة البحيرات الكبرى في الأشهر المقبلة.

وأود أن اختتم كلامي بتوجيه الشكر الحار إلى أعضاء مجلس الأمن، والأمين العام، وزملائي في الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين الذين أعربوا باستمرار عن دعمهم لعملي وقيامهم بذلك. إنني أعلم أن بإمكانني التعويل عليهم في محاولة الدفع بإطار السلام والأمن والتعاون قدما، وأنا أشعر حقا بالامتنان لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوثة الخاصة على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل الذي تقوم به. أعلم أن المبعوث الخاص السناتور فينغولد يتطلع، في الواقع، إلى العمل معها.

أعطي الكلمة الآن للسيد لعمامرة.

السيد لعمامرة (تكلم بالفرنسية): في البداية، بالنيابة عن لجنة الاتحاد الأفريقي، أود أن أشكر رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، ووزير خارجية الولايات المتحدة السيد جون كيري، وأعضاء المجلس على الدعوة للمشاركة في هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وتأسف السيدة دلاميني - زوما، رئيسة الاتحاد الأفريقي، لعدم تمكنها من المشاركة في هذه الجلسة الهامة، التي تجري ضمن المناقشات الرامية إلى تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ويتعلق الالتزام الأول الذي تعهد به المجتمع الدولي بدور المجلس المتوقع أن يضطلع به فيما يتعلق بأهمية تقديم الدعم إلى الاستقرار طويل الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، تناشد آلية الإشراف لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها،

وسأعود إلى المجلس قريبا مع المزيد من العناصر لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، الذي سيتم بناؤه على ثلاث ركائز حاسمة هي: السياسية والأمن، والعمل الإنساني، والتنمية. وسوف تشمل عناصر هذه الاستراتيجية تدابير مستمرة لبناء الثقة بين القادة في المنطقة، وبذل جهود مشتركة مع الممثل الخاص للأمين العام لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين دعما لعملية الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومشاريع التنمية العابرة للحدود، مع تركيز قوي على المجتمع المدني، ومجموعات الشباب، والنساء؛ وطرائق دعم الوساطة الصعبة تأسيسا على حوار كمبالا، ضمن حدود ولايتي، بما في ذلك الامتثال الصارم لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

إنني أدرك تماما التحديات التي تواجهها حكومات المنطقة ومجلس الأمن لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وسيكون دوري متواضعا ولكنه سيكون، على ما أمل، حافزا للمساعدة في استعادة السلام وبناء الأمل مستقبلا في بيئة معقدة. بيد أن هذه الاستراتيجية ومشاركة المجلس في منطقة البحيرات الكبرى سوف لن تثمرا إلا إذا كانت جميع الجهات الفاعلة المعنية، على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية، تدفع في الاتجاه نفسه، وما لم يتحقق، وأود أن أكرر هذا، وقف فوري للقتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعتقد أن هناك بعض الزخم السياسي في الوقت الراهن. نحن بحاجة إلى خلق مساحة للحوار والتشجيع عليها، ودعم القرارات الصعبة. نحن بحاجة إلى قول الحقيقة، بحدود عند الضرورة ولكن بثبات، وتنفيذ التزاماتنا بإطار السلام والأمن والتعاون إذا أردنا تغييرا حقيقيا هذه المرة. إنني أحري حوارات صريحة مع قادة المنطقة، وأعتزم مواصلة ذلك في الأشهر المقبلة، بما في ذلك الأسبوع المقبل عندما ألتقيهم في نيروبي. وأشجع

من حركة ٢٣ مارس. وألقت تلك المواجهات بظلالها القاسية على الطريق الذي ينتظرنا قبل بلوغ حقبة جديدة في المنطقة.

وتعد البيانات التي أدلى بها اليوم وزير الخارجية السيد كيري، والأمين العام، والسيدة روبنسون ورئيس البنك الدولي، فضلا عن تلك التي سيدي بها وزراء خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا - والوزراء الثلاثة حاضرون هنا اليوم - مساهمة هامة في تنوير المجلس فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية والإنسانية على الأرض، فضلا عن حالة تنفيذ كل من الإطار والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، كذلك العملية السياسية الجارية حاليا. ويوضح أكثر من أي وقت مضى تصوير الواقع على الأرض والمسائل المطروحة وآفاق المستقبل الحاجة الملحة والحاجة إلى المزيد من الدعم المستدام من المجتمع الدولي في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي هذا السياق، تعمل السيدة روبنسون والسفير ديارا معا لتهيئة الظروف للتنفيذ الفعال والمنهجي للإطار. وأعلم أن السلطات الكونغولية وسلطات الدول الأطراف في آلية الإشراف الإقليمية قد أعربت عن عزمها الراسخ على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، وارتبطت بها. كما أعلم أن دعم المجتمع الدولي بأسره لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة لن يتزعزع، إذ يمكننا معرفة ذلك من المبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين. ويشكل الاجتماع التشاوري الذي عقد مؤخرا بشأن نهج التنمية في بلدان منطقة البحيرات الكبرى والذي نظمته الأمم المتحدة والبنك الدولي في أديس أبابا جزءا لا يتجزأ من ذلك الالتزام.

ويرى الاتحاد الأفريقي أن الدينامية التي تحركت بواسطة الإطار وموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) تمهد الطريق لهذا النوع من آفاق جديدة للسلام والأمن والتنمية التي تحتاج إليها المنطقة حاجة ماسة، في سياق إقليمي ودولي موات. والعناية

والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي بذل جهود مترامنة بغية تعزيز التزامهم.

ويصور بجدارة تقرير الأمين العام الممتاز (S/2013/387)، المعروض على المجلس اليوم، الدينامية في المنطقة، فضلا عن التحديات التي تنطوي عليها.

ويرى الاتحاد الأفريقي هذه الجلسة رفيعة المستوى بوصفها تعبيرا قويا عن الأهمية التي توليها حكومة الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في المجلس للسلام والأمن في القارة الأفريقية ولتحقيق حل دائم سريع للأزمة، لا سيما الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتضح ذلك الالتزام من خلال تأييد أعضاء المجلس بالإجماع للجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ الإطار. وأود أن أشير إلى تنفيذ تعيين مبعوثة خاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وفقا لما نص عليه الإطار. وفي ذلك الصدد، أثنى على نوعية علاقة العمل التي كونتها السيدة ماري روبنسون مع السفير بوبكر غاسو ديارا، الممثل الخاص للجنة الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. كما أود أن أحيط علما وأرحب باتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي يقوم بتكليف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الحالة الجديدة ويكون لواء قوة التدخل على النحو المطلوب من بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي. ويشعر الاتحاد الأفريقي بالامتنان لجنوب أفريقيا وملاوي وتزانيا لمساهمتها في تدريب اللواء، وهو الآن في طور النشر والتفعيل.

ومع ذلك لا بد أن أشير إلى

أنه بدلا من الاتفاق الذي طال انتظاره المتوقع أن ينجم عن المفاوضات التي يواصل رئيس أوغندا السيد موسيفيني قيادتها بحكمة ومثابرة، تغلب على المنطقة اشتباكات عسكرية كبيرة بين القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر

جيم يونغ كيم والسيد رمتان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، على بياناتهم.

تجري هذه المناقشة في وقت تمر فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى بأزمة عميقة. لقد زاد وجود الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية المتعددة - بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الوطنية للتحرير، حركة ٢٣ مارس وميليشيا ماي ماي، من تفاقم انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، وهي المنطقة التي شاركت في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالوسائل السياسية والعسكرية. إن أوغندا مقتنعة بأن عملية سياسية ينبغي أن تصدر الجهود التي نبذلها، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير لإنفاذ السلام. في هذا السياق تم تصور منطقة البحيرات العظمى للقوة الدولية المحايدة التي حولها مجلس الأمن فيما بعد إلى لواء التدخل. رحبت أوغندا ببيان الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي شدد فيه على: "أهمية السعي إلى إيجاد حل سياسي لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في جمهورية ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وتشعر أوغندا بالامتنان لمشاركتها في العملية السياسية، بما في ذلك مشاركتها في محادثات السلام في كمبالا. قام الرئيس أوغندي يوري موسيفيني، بصفته الرئيس الحالي للمؤتمر، بعقد خمسة مؤتمرات قمة استثنائية، بما في ذلك أربعة في كمبالا، بهدف إيجاد حل دائم للصراعات المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقرر عقد مؤتمر القمة السادس المقرر في نيروبي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

إن مؤتمرات القمة الاستثنائية كانت مفيدة في تحسين الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي،

التي أنشأت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية آلية الإشراف الوطنية والمشاورات الوطنية التي تم إطلاقها تبشر بالخير. وعلى الصعيد الإقليمي، التعبئة الجارية لسلطات بلدان منطقة البحيرات العظمى والتعبئة المتزامنة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشهدان أيضا على عزمها المشترك على وضع حد لحالة عدم الاستقرار من أجل تكريس مواردها وطاقتها للتنمية والتكامل. والقمة المقبلة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقدها في ٣١ تموز/يوليه في نيروبي، التي ستكرس لقضايا السلام ولرصد تنفيذ الإطار، ينبغي أن تكون قادرة على حصر كل المحاولات والاضطلاح بالإجراء المشترك اللازم نحو أعمال المنطقة الكامل لإمكاناتها. وهذه الجلسة للمجلس، التي تأتي في أعقاب الاجتماع الافتتاحي لآلية ١١+٤، وشارك في رئاستها الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي في ٢٦ أيار/مايو في أديس أبابا، حدث حسن التوقيت لمرحلة نوعية مختلفة في الجهد الجماعي الذي يبذله المجتمع الدولي بالنيابة عن شعوب المنطقة وبلداتها. ويرحب الاتحاد الأفريقي بتلك المبادرة ويؤكد من جديد التزامه بالاضطلاح بدوره الكامل في ذلك الجهد موضع الترحيب، لتعزيز السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل أوغندا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، ووفد الولايات المتحدة على قيادتكم لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أود أن أشرككم على تنظيم وترؤس هذه المناقشة الهامة وحسنة التوقيت بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي مون، والمبعوثة الخاصة ماري روبنسون، ورئيس البنك الدولي

مع حركة الشباب. وطيلة الاسابيع الثلاثة الماضية، شن تحالف القوى الديمقراطية هجوما على سجن كانغوباي. واستولى على بلدة كمانغو ووضع كمين لقافلة تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت تلك الهجمات إلى تشريد أكثر من ٦٠٠ ٦ لاجيء كونغولي إلى أوغندا. والحالة الانسانية في المنطقة لا تزال تبعث على بالغ القلق مع وجود حالة من عدم الأمن تسببت بها مجموعات مسلحة مما أدى إلى تشريد على نطاق واسع للناس.

بينما تشجب أوغندا وتدين الهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى، فإن هذه بمثابة تذكرة قائمة بالتحديات الحقيقية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتشعر أوغندا بالقلق لا سيما إزاء إمكانية وقوع هجوم وشيك يشنه تحالف القوى الديمقراطية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوقع مع الآلية الجديدة، وإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتوفر القدرة المطلوبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لردع الجماعات المسلحة الأجنبية ومنعها من احتلال أراضيها واستخدامها لزراعة استقرار البلدان المجاورة

إن أوغندا تنظر إلى إطار السلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بوصفه معلما فريدا وهاما نحو التصدي للتحديات التي تواجه البلد والمنطقة المحيطة به. تعتبر العناصر الثلاثة التالية من الإطار بالغة الأهمية: أولا، نقر بأن أفضل طريقة لإنهاء حالة عدم الاستقرار تتمثل في اتباع نهج شمولي. وثانيا، أن يحدد ذلك الإطار الالتزامات والإجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي، وينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي على. ثالثا، والأهم من ذلك، أن يشدد هذا الإطار على الشراكات والجهود الجماعية فيما بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وقد يسر كريستوس كيونغا، وزير الدفاع في أوغندا، البدء بالمحادثات في كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس، ومن الجدير بالذكر أنه موجود اليوم أيضا في هذه الجلسة.

إن المحادثات في كمبالا بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس توفر أفضل فرصة لحل الخلافات في كلا الجانبين. يجب أن تصبح المشاركة السياسية لكل من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس أولوية في السعي إلى إيجاد حل دائم وسلمي للصراع.

مما لا شك فيه أن نجاح هذه المحادثات يساهم مساهمة إيجابية في المشاورات الوطنية التي يجب أن تبدأ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسر أوغندا إبلاغ المجلس بأن المحادثات قد شهدت بعض التقدم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، مع عنصرين رئيسيين. أولا، أن الطرفين استعرضا اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠٠٩ بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وتم الاتفاق على حالة تنفيذه وقد كان ذلك خطوة هامة نحو عملية بناء الثقة. ثانيا، تقدم الطرفان بمشروع اتفاق سلام في آذار/مارس ٢٠١٣، لدمجها في مشروع واحد قيد الدراسة والمناقشة حاليا. ولئن كانت هذه التطورات جديدة بالثناء، فإن تجدد القتال أمر يثير القلق الشديد إزاء التزام حقيقي بمحادثات السلام. وتناشد أوغندا مجلس الأمن وشركائها تشجيع الطرفين على الإسراع في محادثات السلام في كمبالا واختتامها. كذلك تهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم اللوجستي والمالي لآليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، مثل المركز المشترك لتجميع الاستخبارات وتوسيع نطاق آلية التحقيق المشتركة. وتجدد القتال بين القوات المسلحة الكونغولية وحركة ٢٣ مارس مصدر قلق كبير للمنطقة والمجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، منذ مطلع تموز/يوليه زادت وتكثفت الفضائعات التي ترتكبتها قوى التحالف الديمقراطية التي لديها روابط

المخلصة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، على تعيينه في منصبه. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح جمهورية الكونغو الديمقراطية، لرؤيتكم تتأسسون مجلس الأمن في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ البلد، وأن أشكركم على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة الخاصة للمجلس بشأن منطقة البحيرات الكبرى. منذ عدة سنوات والمنطقة تشهد انعدام الأمن الدوري والحرب بسبب أعمال التمرد. وقد اتسم ذلك بنفس الاساليب الجينية، ونفس المخطط، ونفس اشكال الدعم الخارجي، ونفس التبريرات الزائفة، ونفس الفاعلين في الميدان، ونفس السلوك النمطي الذي اتسمت به الانتهاك الجسيمة لحقوق الانسان، بما في ذلك الإعدام بإجراءات مستعجلة وخارج نطاق السلطان القضائي، وتجنيد الأطفال والعنف الجنسي والاعتصاب، ونهب الممتلكات العامة والخاصة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

إننا باختيارنا الحديث عن جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه اللحظة بالذات، نقر بالأهمية التي توليها الحكومة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل استعادة السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة برمتها.

أود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لمشاركته الشخصية في المفاوضات بشأن الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون وإبرامه وتنفيذه في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، وقد احتتمت تلك المفاوضات في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بان كي - مون على مشاركته الشخصية في المفاوضات بشأن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي أبرم في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير، وفي إبرام الإطار وتنفيذه.

مرة أخرى، تؤكد أوغندا على ضرورة الاسراع في تنفيذ إطار جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي. وأوغندا ملتزمة بالقيام بدورها. وقد أظهرت تجارب البلد بأن المبادرات الإقليمية، بدعم من المجتمع الدولي، أسفرت عن نتائج أفضل كثيرا في القارة الأفريقية.

وتود أوغندا أيضا تسليط الضوء على الحاجة إلى التركيز على العلاقة بين السلام والتنمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. من المهم لدعم المبادرات الإقليمية في مجالات رئيسية مثل الهياكل الأساسية، والطاقة، والتجارة والزراعة. وفي هذا الصدد، رحبت أوغندا بالزيارة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، في أيار/مايو ٢٠١٣، حيث تعهدا الاثنان بدعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

إن أوغندا وبلدان المنطقة ما انفكت منذ سنوات عديدة، تدعو إلى تضافر الجهود للتصدي للأسباب الجذرية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد طالبت أيضا بتقديم الدعم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدتها في ممارسة سلطتها بفعالية على جميع أراضيها، بغية التصدي للمجموعات المسلحة التي تعمل على زعزعة استقرار المنطقة. لقد حان الوقت لأن لمضاعفة جهودنا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة شاملة. إن القمة الاستثنائية الوشيكة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى المقرر عقدها في نيروبي سوف تستعرض الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والإجراءات التي يضطلع بها حاليا، وتقديم توصيات محددة لتوحيد جهودنا.

السيد نتونغامولونغو (وزير الخارجية والتعاون الدولي وشؤون الفرانكوفونية بجمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود مرة أخرى أن أقدم تهنئي

السرعة. والدليل على ذلك انه في التالي للتوقيع على اتفاق الإطار شرعت الحكومة الكونغولية في الوفاء بالتزاماتها، وهي، بالمناسبة، تتطابق مع المهام ذات الأولوية التي حددت قبل ١١ عاما.

وفي ذلك السياق، نحن لم نسرع وتيرة إصلاح قطاع الأمن فحسب، بل عززنا إضفاء الطابع المؤسسي عليه. ويأتي تعزيز البنية التحتية والموظفين للحيش والأمن والشرطة وتجنيد الشباب الكونغولي من جميع مقاطعات البلد في قوات الدفاع وإعادة فتح الأكاديميات العسكرية وتدريب القوات الخاصة ووحدات الدعم، بمساعدة الشركاء الثنائيين، تحقيقا للهدف الرئيسي المتمثل في تشغيل قوة الرد السريع ضمن الإجراءات الملموسة التي اتخذت في الآونة الأخيرة بهدف إنشاء قوات الأمن والدفاع المهنية والمنضبطة التي تحمي حقوق الإنسان ومن أجل زيادة فعالية الدفاع عن أرضنا وتعزيز سلطة الدولة. وبغية تعزيز تلك السلطة، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد، بدءا بغوما، استفادت الشرطة الوطنية والإدارة العامة والمحاكم من تعزيز القدرات المحدد الأولويات، مما مكن من استعادة السيطرة على الحالة بشكل تدريجي.

ويشكل تحقيق اللامركزية المنصوص عليه في الدستور الاقتراب خطوة أخرى من تحقيق اعتماد قوانين التنفيذ الضرورية.

وتتحلى النتائج الإيجابية المحرزة في إصلاح إدارة المالية العامة خلال الأعوام القليلة الماضية في استمرار استقرار إطار الاقتصاد الكلي، الذي استكمل من فوره بشكل مفيد بتنفيذ تدابير لتعزيز مناخ الأعمال التجارية والنظام الوطني لإصدار شهادات منشأ الموارد الطبيعية. وسيؤدي هذا بشكل فعال إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وهو بالفعل وبالرغم من ذلك أحد أعلى معدلات النمو في المنطقة واستمر على هذا النحو لفترة ١٠ أعوام تقريبا.

ويمثل اتفاق الإطار والقرار الداعم له ٢٠٩٨ (٢٠١٣) ابتكارين رئيسيين في تفهم الأزمة التي أضرت بمنطقة البحيرات الكبرى منذ النصف الثاني لعقد التسعينيات، وتفهم مذهب الأمم المتحدة لحفظ السلام التقليدي على السواء.

ويعتبر سكان بلدنا الذين طالت معانتهم اتفاق الإطار والقرار المذكور أنفا دليلا دامغا على تصميم المجتمع الدولي على المساعدة في إيجاد حل مستدام لعدم الاستقرار الذي استمر لفترة أطول من اللازم ومن جرائه تكبد بلدي، على وجه الخصوص، خسائر فادحة.

وينطبق الأمر ذاته فيما يتعلق بالزيارة المشتركة التي قام بها في الآونة الأخيرة الأمين العام ورئيس البنك الدولي والسيدة ماري روبنسون، وأيضا قبل فترة قصيرة تعيين السيد كوبلر ممثلا خاصا للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتعيين عضو مجلس الشيوخ فينغولد مبعوثا خاصا للولايات المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الحقائق المحزنة والمغفلة في أغلب الأحيان أن خسائر بلدي في الأرواح، بسبب النزاع المستمر، زادت على ٦ ملايين. ولا يوجد أي مثيل لحجم المأساة في تاريخ البشرية، وكان من شأن عدم الاكتراث في وجهها أن نخاطر بخسارة روحنا الجماعية.

وتشكل جلسة اليوم جزءا من المسعى المتبادل لنؤكد مجددا على إنسانيتنا ولنقيم بصراحة معا تنفيذ الالتزامات التي قطعت بغية وضع حد للمأساة وفقا لاتفاق الإطار الهام المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ولتحديد التحديات المتبقية حتى تتمكن المنطقة، حالما يستعاد السلام بصورة نهائية، من تكريس طاقتها وذكاؤها للمسائل البالغة الأهمية المتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة على تحمل مسؤوليتها عن استعادة السلام والوئام في المنطقة على وجه

وكدليل على الطابع التشاركي لهيئة الرئاسة، أعدت المعارضة السياسية مؤخرًا وقدمت للهيئة ولرئيس الجمهورية قائمة بالمطالب والاقتراحات التي يتعين أن يتناولها المنتدى.

ومن أجل جميع تلك الإصلاحات ولكل المهام الأخرى المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق الإطار، يجري على قدم وساق تحديد الاختصاصات أو النقاط المرجعية والاتصالات المتعلقة بالمسألة مع السيدة ماري روبنسون وفريقها، ونحن نؤكد لهم مجددًا على دعمنا وتعاوننا.

ولذلك سنكون مستعدين للاجتماع المقبل لآلية الإشراف الإقليمية المحدد له أن يعقد على هامش الدورة المقبلة للجمعية العامة، هنا تحديدًا، في ايلول/سبتمبر.

وأثناء اجتماعنا هنا يعيش سكان غوما وروتشورو في جو من الخوف وعدم اليقين بسبب الهجمات المتقطعة التي تنفذ منذ اتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). وفي تحد للقرار، شنت حركة ٢٣ مارس هجمات على المواقع الدفاعية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولإخفاء لفتتها غير المنسجمة للسلام، تحاول القوى السلبية تبرير جرائمها باتهامات لا أساس لها لتشويه سمعة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء قوة التدخل وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإدعاء بدون دليل بأنها تتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ورد موظفو الأمم المتحدة بالفعل على هذه الاتهامات.

ونفت جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جانبها، نفيًا قاطعًا تلك الادعاءات. وأرسلت ردها إلى رئيس مجلس الأمن، مع طلب يوزع لجميع أعضاء المجلس بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

إن الفحص المتأن للوثائق التي قدمناها يظهر بجلاء سياسات جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك المجال، فضلًا

والأفضل من ذلك أن الحكومة إجرت من فورها استعراضًا شاملًا لورقة استراتيجية القضاء على الفقر بغية تحقيق نمو شامل بصورة أكبر وتعويض الوقت الضائع من جهود بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة المزيد من المصادقية والفعالية في مكافحة الفقر.

وعلى الجبهة السياسية، فإن تحقيق المصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية مدرجان اليوم أكثر من أي وقت مضى في جدول الأعمال اليومي.

ولذلك أوكلت آلية الإشراف الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاق الإطار إلى شخص ذي كفاءة وخبرة من المعارضة السياسية.

وجرى إصلاح كامل للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتولى فريق جديد أكثر خبرة وشمولًا من فوره رئاسة تلك المؤسسة الهامة لدعم الديمقراطية. واتقنت اللجنة الجديدة بالفعل أداء مهامها ومنحت أولوية للتخصيص للعملية الانتخابية بهدف التنظيم، في أفضل الظروف الممكنة، للانتخابات المحلية والبلدية وانتخابات المقاطعات ومجلس الشيوخ وحكام المقاطعات.

وعلاوة على ذلك، وبناء على مبادرة رئيس الجمهورية، من المقرر إجراء مشاورات وطنية في آب/أغسطس. والغرض من المشاورات السعي معًا لإيجاد سبل ووسائل لتعزيز الوحدة الوطنية والتعامل بصورة أفضل مع جميع التحديات التي تواجه الأمة الكونغولية.

وفي مسعى لتحقيق الشمولية، سيجتمع المنتدى معًا، بالإضافة إلى المؤسسات السياسية في المقاطعات وعلى الصعيد الوطني والأحزاب السياسية والمجتمع الوطني بكل تنوعه مع تمثيل واسع للنساء والشباب. وكلفت بالتخصيص للمنتدى وإدارته هيئة رئاسة مؤلفة من رئيس مجلس الشيوخ وزعيم معروف بصور جيدة للمعارضة ومنتخب منها لمنصبه ورئيس الجمعية الوطنية، وهو أحد مسؤولي الأغلبية الرئاسية.

إنسان في مينوفا، فإن النظام القضائي بصدد التعامل مع هذه القضية، وستجري معاقبة شديدة لأي عضو من أعضاء القوات المسلحة تثبت إدانته، بغض النظر عن رتبته. أما فيما يخص الادعاءات الأخيرة المتعلقة بإساءة معاملة السجناء، والمعاملة غير الإنسانية والمهينة، والتمثيل بالموتى، فقد تم للتو إطلاق تحقيقات لإثبات الحقيقة. ولن يتساهل القضاء أيضا مع مرتكبي هذه الأفعال، في حال تأكد حدوثها. وينبغي مع ذلك التأكيد، فيما يتعلق بهذه الادعاءات، أن أقل ما يقال إنها مثيرة للاستغراب، لأنه، بينما من المعروف أن انتهاكات حقوق الإنسان هذه قد ارتكبتها زعماء الجماعات المتمردة الذين تزعموا حركة ٢٣ مارس، توجه مثل هذه الاتهامات للمرة الأولى منذ ١٥ عاما من النضال ضد مختلف حركات التمرد إلى الجيش النظامي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. مما يمس مصداقيتها.

كما هو واضح، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية متقدمة بشكل كبير في تنفيذ التزاماتها. ولذلك من المشروع بالنسبة إلينا أن نتوقع أن يبذل الشركاء الإقليميون والدوليون الآخرون الجهد نفسه.

ويشكل نشر لواء التدخل الذي أنشئ بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) في الميدان تقدما لا يمكن إنكاره، ونحن نقدره تماما. إن هدفنا الآن هو أن نرى اضطلاع اللواء، في أسرع وقت ممكن وبأقصى كفاءة ممكنة، بالمسؤوليات الموكلة إليه من قبل مجلس الأمن، التي تشمل مراقبة وتأمين الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها إلى الشرق من جهة، ومن جهة أخرى، القضاء على كل القوى السلبية، بدون استثناء.

وإذ قلنا ذلك، فإننا ندرك أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل المعادلة المعقدة للسلام في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، حيث تتشابك أسباب الصراعات والتراعات، الداخلية والخارجية على حد سواء. في ضوء تطرف كل هذه العناصر السلبية تقريبا، فإن استخدام القوة

عن نطاق ونوعية وفعالية جهودها في الأعوام الخمسة الماضية لمكافحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي كانت قدرتها ستشمل تماما لولا اندلاع تمرد حركة ٢٣ مارس.

والجدير بالذكر أن هذا التقييم الإيجابي صدق عليه خبراء غير كونغوليين لا يمكن اتهامهم بالتهاون في ذلك الصدد، وهم تحديدا، بعثة منظمة الأمم المتحدة، وبخاصة الأشخاص ذاهم الذين يبدو أنهم اليوم، بالاتهامات التي يطلقونها، ينكرون توقيعهم بالذات.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن أي من دول منطقة البحيرات الكبرى لم تدع كما دعت جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة إلى إنشاء لواء تدخل، تتمثل مهمته في القضاء على جميع العناصر السلبية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإسناد ولاية هجومية إلى اللواء.

وينبغي أن يكون مفهوما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يعاني شعبها أكثر من غيره من وجود جماعات مسلحة أجنبية على أراضيها، لا يمكنها القيام بأي تعاون من أي نوع مع هذه الجماعات، التي أصبحت متخصصة في القتل والاغتصاب، وجميع أنواع الانتهاكات، ونهب الممتلكات العامة والخاصة والموارد الطبيعية. وأي تعاون من هذا القبيل، في حال ثبوته، من شأنه أن يمثل حالة من حالات العمل المستقل على أرض الواقع، وستدينه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل لا لبس فيه وتقف على أهبة الاستعداد لمعاقبة من يقوم به.

وأغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد بشكل رسمي أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تخل أبدا باحترام سيادة الدول الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية وستواصل احترامهما بصرامة، إلى جانب المبدأ المقدس لعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفيما يتعلق بمشاركة بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ارتكاب انتهاكات حقوق

في مناطق أخرى، تحديات مماثلة لتلك التي تواجهها منطقتنا. ووجدوا طريقا، دون نسيان أي شيء، للتخلي عن الرغبة المتهورة في الانتقام. ويجب أن يكون ازدهارهم ووافقهم الودي الحالي مصدر إلهام لنا.

إن لشعوب منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، مثل آخرين في أي مكان آخر في جميع أنحاء العالم، الحق في إحلال السلام وتحقيق الرخاء. وأنا أؤكد تهنيتي وشكري، أرجو سيدي أن تتقوا بالعزيمة التي لا تكل لفخامة السيد جوزيف كابيلا كبنجي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، للعمل من أجل إحلال سلام دائم في منطقة البحيرات الكبرى، مع المجلس، والأمين العام، ونظرائه في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا.

السيدة موشيكويابو (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الولايات المتحدة ولكم سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية فيما يخص دعم السلام والأمن وإطار التعاون، وعلى البيان الرئاسي (S/PRST/2013/11) الذي اعتمد للتو.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي مون، على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات، ورئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم، والمبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى السيدة ماري روبنسون، على ما قدموه من إسهامات وبيانات خلال هذا الصباح. إذا ما أخذت معا، فإن جهودهم غير العادية، وجدول سفرهم المضنية، والالتزامات المالية المخصصة لأولويات التنمية الإقليمية تظهر بوضوح التزامهم الصادق بإطار السلام والأمن والتعاون الذي ناقشه هذا الصباح. إنها رؤية استراتيجية شاملة وجامعة لانهاء

أمر ضروري، ولكنه ليس كافيا. وحتى يكون الحل مستداما، يجب أن ينطوي أيضا على حوار صادق بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية وإظهار حسن النية عندما يتعلق الأمر بالاستنتاجات التي تتوصل إليها تلك الأطراف.

لذلك، من جانبنا، سوف تظل جمهورية الكونغو الديمقراطية تشارك بنشاط في محادثات كمبالا، التي تيسرها أوغندا بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومع ذلك، نود أن نؤكد أنه بناء على خبرتنا فيما يخص الاتفاقات المبرمة في أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ مع المتمردين ومعظمهم الآن جزء من حركة ٢٣ مارس، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإننا لسنا على استعداد للتوقيع على اتفاق يقر الإفلات من العقاب ويعيد إلى صفوف القوات المسلحة أشخاصا يخضعون للملاحقة القضائية أو جزاءات دولية بسبب الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية، حيث أن هذا من شأنه وضع الأساس لخرق جديد للسلام وزرع بذور عدم الاستقرار.

في الختام، مهما كانت آثار وويلات معاناة الماضي، التي ندرکها جميعا، والتي لا أحد منا سوف يسعى إلى التقليل منها، فلا يمكن أن نتمسك إلى الأبد بموقف لا يتيح التوصل إلى حل وسط. ودون أن ننسى الماضي، يجب أن نركز على المصالحة والتماسك داخل دولنا والتعايش السلمي والتعاون بين دولنا. حيث أن التاريخ والجغرافيا يتطلبان منا أن نفعل ذلك؛ والبقاء والتنمية المستدامة يتطلبان ذلك.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتنازل أبدا عن شبر من أراضيها أو أي جزء من سيادتها على ثرواتها. ولكنها لا تزال على استعداد، اليوم كما في الأمس، للاتفاق على عهد للسلام والاستقرار والتنمية في جميع أنحاء منطقة البحيرات العظمى وفي هذا السياق، تطوير التعاون الإقليمي. واجه آخرون قبلنا،

جيراننا. وأود أن أشرح ذلك بأوضح عبارة ممكنة: لكي نضمن السلام والازدهار الطويل الأمد لرواندا في المستقبل، نحتاج إلى أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية مسالمة ومزدهرة. وطالما استمرت الظروف التي تسمح لأكثر من ٣٠ مجموعة متمردة بأن تجوب في أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بمأمن من العقاب، ومادام الرجال والفتيان لا يرون في مستقبلهم شيئا عدا الجريمة والعنف والتزاع، سيقى هذا التحول بعيد المنال.

إن إطار الأمل، بالإضافة إلى جهود السلام الإقليمية، يفتح نافذة خاصة لنوع التغيير العميق والضروري المطلوب لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأسرها. ورواندا حريصة على القيام بدورها والوفاء بالتزاماتها كجارة وشريك إقليمي، وكذلك من خلال إطار الأمل.

وأود بتوضيح بعض الإجراءات المموسة التي اتخذتها حكومة بلدي حتى الآن في تنفيذ هذا الإطار.

لقد قمنا بتزاع سلاح واحتجاز والنقل بعيدا عن حدودنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لأكثر من ٦٠٠ من مقاتلي حركة ٢٣ مارس كانوا قد عبروا الحدود إلى رواندا نتيجة للاقتتال الداخلي في آذار/مارس. والأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه (S/2013/387)، أثنى على رواندا للدور الإيجابي الذي قامت به في هذا الصدد. وقد طلبنا من الأمم المتحدة أن تتولى مسؤولية هؤلاء المقاتلين. وتجدر الإشارة إلى أن رواندا لا يمكنها تحمل ذلك العبء وحدها. وندعو المجتمع الدولي إلى إيجاد وتنفيذ حل طويل الأمد بشأن تلك المجموعة من المقاتلين السابقين.

وتعاونت رواندا أيضا مع الأمم المتحدة في استضافة زهاء ٧٠ ٠٠٠ كونغولي التجأوا إلى رواندا لأكثر من ١٣ عاما وحتى الآن، إلى جانب اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان عودتهم إلى ديارهم سالمين في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، وكما ذكر الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ إطار

عقود من الصراع وعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأود أيضا أن أشكر رمضان لعامرة، مفوض السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية التي كشفت الجهود الإقليمية المبذولة من أجل التوصل إلى السلام في منطقة البحيرات العظمى.

وأود أيضا أن أنوه بوجود معالي الوزراء من بلدان منطقتنا ومن باقي أعضاء المجلس.

إن رواندا ترحب ترحيبا حارا بالمثل الجديد للولايات المتحدة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية السيد روس فينجولد، والمثلة الخاصة الجديدة للأمين العام والقائد الجديد لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أؤكد لهم جميعا، بوصفهم فريقا واحدا، تعاون رواندا الكامل فيالسعي المشترك لإحلال السلام في منطقتنا.

بينما رواندا مسرورة جدا بدعم البيان الرئاسي، كنا نحب مع ذلك أن نرى ورود الجهود التي تبذلها المنطقة فيه، وخصوصا دعما لمحادثات سلام كمبالا التي يشرف عليها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونود من السيدة ماري روبنسن، المبعوثة الخاصة للأمين العام، أن تقوم بدور نشط في التيقن من استمرار محادثات كمبالا دون أي إبطاء حتى يتسنى لنا التحرك بسرعة لتهدئة الوضع في منطقة كيفو. إن تفاعلها في هذه المسألة سيكون إسهاما نرحب به، كما أنه يساعد على المضي قدما.

لقد اجتمعنا اليوم انطلاقا من العزم المشترك على جعل السلام في منطقة البحيرات الكبرى واقعا دائما. وبعد معاناة من النزاع المدمر داخل حدودنا منذ قرابة عقدين، سعى شعب رواندا بلا هوادة إلى إعادة بناء أمة مسالمة ومزدهرة، غير أننا ندرك في الوقت نفسه أن مصيرنا يرتبط بشكل وثيق مع مصير

وكما قالت المبعوثة الخاصة روبنسن في السابق، فإن هذا الإطار مسعى مشترك، ونجاحه يتوقف إلى حد كبير على وفاء كل طرف بالتزاماته. وأود أن أعتنم الفرصة التي يتيحها اجتماع اليوم في هذه القاعة للتأكيد على التزام رواندا بالإطار. رواندا هي إحدى البلدان الـ ١١ التي تتشكل منها آلية التحقق المشترك الموسعة التي يمكن من خلالها دراسة التطورات في المناطق المتأثرة بالتراع دراسة متأنية في إطار من الشفافية والمساءلة. لذلك، نحث مجلس الأمن على إيلاء الاهتمام لعمل تلك الآلية، حتى يتسنى أن تستنير بنتائجها القرارات التي نتخذها وما نتفق عليه من قرارات.

أما فيما يتعلق بالتواطؤ بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا، فإن رواندا ما زالت تشعر بقلق بالغ. وقد تلقى مجلس الأمن رسالة من حكومة بلدي تتضمن تفاصيل بشأن تلك المسألة، ولذلك، لن أكرر التفاصيل هنا اليوم. ويكفي أن أقول إن هذه شواغل تحتاج إلى المعالجة. ولئن كانت رواندا تعتبر أي تحالف بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تهديدا للأمن الإقليمي، فإننا لن نسمح لتلك التطورات المثيرة للقلق بتعطيل التزاماتنا تجاه السلام، كعهدنا في السابق.

ولايسعني التشديد بما يكفي على حسن نوايا رواندا ودعمها المستمر لإطار السلام والأمن والتعاون. ونرى أنه يوفر مسارا واقعيا إلى السلام والأمن الدائمين لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى عموما. ولكن، علينا ألا نتخلى عن مسارنا وأن نفهم أن تلك الرؤية لا تتحقق إلا بالترادف مع مبادرات السلام الإقليمية وإبداء الإرادة السياسية الصادقة من جانب كل الدول المتأثرة.

وفضلا عن ذلك، فإن القوة الدولية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشق مسارا جديدا بنشر لواء

السلام والأمن والتعاون، فقد أبلغت حكومة رواندا عن تواجد عدد من الأعضاء رفيعي المستوى في حركة ٢٣ مارس عبروا الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية سعيا للجوء في رواندا، من بينهم بعض الأشخاص الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة. وعندما سلم اللواء بوسكو نتاغندا، قائد حركة ٢٣ مارس، نفسه لسفارة الولايات المتحدة في كيغالي في ١٨ آذار/ مارس، عرضت السلطات الرواندية تيسير نقله إلى لاهاي عن طريق سفارتي الولايات المتحدة وهولندا في كيغالي.

وجميعنا يتفق على ضرورة تنفيذ المكونات الاقتصادية للإطار جنبا إلى جنب مع جوانبه السياسية والأمنية. وتحقيقا لذلك، تعمل رواندا على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال التكامل الاقتصادي المعزز والتعاون الوثيق بشأن التجارة عبر الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيراننا الآخرين في منطقة البحيرات الكبرى. وفي الشهر الماضي، تحديدا، صادرت سلطات التعدين الرواندية ٤,٨ طن متري من المعادن المهربة. وهي الآن بصدد إعادتها للسلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما درجنا عليه في ممارسات سابقة. كما أننا نستكشف عدة فرص أخرى للتعاون الاقتصادي، منها مشروع استراتيجي ثنائي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن بحيرة كيفو التي نشارك فيها.

أخيرا، أيدت رواندا نشر قوة لواء التدخل وما فتئت تيسره. وقد فعلنا ذلك إيمانا منا بأنها يمكن أن تساعد في تهدئة الأوضاع في المنطقة وأن تكون رادعا قويا ضد العديد من المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يسمح لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأداء مسؤوليتها عن حماية المدنيين، وما هو أهم من ذلك إيجاد الحيز الضروري لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وتيسير جهود السلام الإقليمية الأخرى.

وأوغندا، على بياناتهم. وأشكرهم بوجه خاص على التزامهم الصادق بهدف تحقيق السلام والأمن والتعاون في المنطقة.

تعرب لكسمبرغ عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به السيد بيير فيمو باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد عم الخراب جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى منذ وقت طويل جراء الصراع. فبسببه توفي ملايين الأشخاص - وقد أشار وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية للتو إلى وفاة ٦ ملايين شخص في غضون السنوات الـ ١٥ الماضية. وشرّد ملايين الأشخاص أيضا، في حين حرم ملايين آخرون من العيش بكرامة. ولا تزال الجماعات المسلحة، وخصوصا حركة ٢٣ مارس، تمارس العنف على نطاق واسع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهذا أمر لم يعد مقبولا. ويجب أن تتغير الأمور، ويجب علينا أن نكسر دوامة العنف. ويمثل إطار السلام والأمن والتعاون الذي تم توقيعه في شكل ١١+٤ في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير، كما نأمل مخلصين، نقطة تحول حاسمة نحو توطيد السلام والاستقرار في المنطقة. ولم يكن ذلك الاتفاق أو كفالة متابعته ممكنين دون الدعم من جانب الأمم المتحدة. وأثني على الدور الحاسم الذي يضطلع به الأمين العام وفريقه في هذا الصدد. وينبغي أن نشيد أيضا بالدعم المقدم من قبل الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويتسم الإطار بميزة أساسية: إنه يأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للصراع. ويؤكد بحق أيضا على ملكية بلدان المنطقة لعملية يتعين عليها إنهاء أعمال العنف المتكرر، وتمهد الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية على نحو يتسم بالدينامية. ونأمل أن يرتقي ذلك إلى الوصف الذي أطلقته عليه السيدة ماري روبنسون: إطار الأمل، مستلهمة في

للتدخل واستخدام طائرات بدون طيار. وعلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة توحي الحرص الشديد احتراما لكل القوانين الدولية ذات الصلة والتقيّد بولايتهم بشكل صارم.

ولأن توابع عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر على رواندا بشدة، وهو ما حدث خلال فترة العشرين عاما الماضية بأكملها تقريبا، فإننا نحرص على اغتنام الفرصة التاريخية للسلام والأمن السانحة أمامنا بالكامل. وعلى الرغم من الأخطار الجسيمة التي عرضتها، يمكننا أن نرى علامات مبكرة لا تخطئها العين للتقدم.

إن الخطة التي تخلق من الفعل تظل مجرد كلمات، وفيما يتعلق بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك ما يكفي من الكلمات. لقد أدلى بما يكفي من البيانات وكتب ما يكفي من التقارير. وهناك ما يكفي وزيادة من الأصوات التي ارتفعت، خصوصا من جانب أطراف غير مسؤولة تسعى فحسب إلى الربح والشهرة من خلال البؤس الذي تعانيه المنطقة. وقد حان الوقت لتنجية تلك القوى جانبا والسماح لإطار الأمل بأن يمضي قدما. هذا هو وقت الأطراف التي تتحمل المسؤولية أن تقف وتتقدم إلى الأمام. الآن هو وقت العمل.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): ترحب لكسمبرغ بمبادرة الولايات المتحدة بتنظيم هـ

ذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وتكتسي هذه اللحظة أهمية خاصة، ويضفي عليها حضوركم، السيد الوزير، أهمية خاصة.

وأشكر الأمين العام بان كي - مون، ومبعوثه الخاصة، السيدة ماري روبنسون، ورئيس البنك الدولي، السيد كيم، ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد لعمامرة، فضلا عن وزيري خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية

الهدف المتمثل في الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على سلطة الدولة، وسلامة المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبوجه عام، يجب أن يظل إصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، في صميم ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة.

وتؤيد على الصعيد الإقليمي، النهج الاستباقي الذي تتخذه المبعوثة الخاصة روبنسون، علاوة على اعترافها وضع استراتيجية سياسية شاملة معنية بتنفيذ الإطار خلال الأشهر المقبلة، استنادا إلى المؤشرات التي اتفقت عليها جميع الدول الموقعة على الإطار. ويتعين علينا أن نتحلى باليقظة بغية الحفاظ على الزخم الإيجابي. ومن الضروري أن تحظى المتابعة المنسقة من جانب السيدة روبنسون باهتمام المجلس على نحو مستمر.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء مسألة استمرار استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصا من جانب الجماعات المسلحة. ويشكل ذلك النشاط مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات الكونغولية في المنطقة. ونشجعها بوجه عام على مضاعفة جهودها في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية. وكما ينص الإطار، يجب تعزيز التعاون الإقليمي، بطرق منها تعميق التكامل الاقتصادي مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة استغلال الموارد الطبيعية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية أن يركز الشركاء في المنطقة على التعاون في مجال التنمية ومكافحة الفقر. وفي الواقع فإن الأمن والتنمية يسيران جنبا إلى جنب. وأشجع البنك الدولي وبلدان المنطقة على المضي قدما على وجه الاستعجال بالمشاريع التي تدعم الأولويات الإنمائية الإقليمية في أعقاب إعلان الرئيس كيم في ٢٣ أيار/مايو في كينشاسا عن تعهد بالتبرع بمبلغ مليار دولار في شكل قرض خال من الفوائد. وأفكر هنا بشكل خاص في المشاريع ذات الصلة بمجالات

ذلك الشاعر الأيرلندي سيموس هيني، وأن يكون إطارا قادرا على أن يعيد الأمل إلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعوب المنطقة، ويزيل ما وصفته السيدة روبنسون للتو بأنه عدم الرعب مما يجري الآن.

وقد حان الوقت لتنفيذ الإطار بصورة حازمة. ونرحب في هذا السياق بالمبادرات المتخذة مؤخرا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد توفرت الآن الآلية الوطنية لرصد تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الإطار. ووضعت الخطط الوطنية الأولى الرامية لإصلاح قطاع الأمن، وخاصة الجيش. ونرحب أيضا بإنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة جديدة، من شأنها أن تمهد السبيل أمام تنظيم انتخابات المحافظات والانتخابات على المستوى المحلي

على حد سواء. ولا مناص أيضا من بناء جيش وطني يتسم بالمهنية والولاء، وقادر على حماية إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، فإنه يتعين على سلطات البلد مواصلة تحقيقها في انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي التي ترتكبها عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن ينظر في السياق نفسه إلى التركيز على تنفيذ خطة العمل الموقعة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مع الأمم المتحدة بشأن وقف ومنع تجنيد الأطفال واستغلالهم، واستخدام العنف الجنسي ضدهم من قبل قوات الأمن والجيش.

وينبغي أن نتذكر أن التوقيع على الإطار قد ترافق مع إصلاح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء قوة لواء التدخل. وقد بدت آثار الردع لتلك القوة في الميدان بالفعل، ونحن نرحب بذلك. واتساقا مع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) سيكون للواء الاضطلاع بدور رئيسي في المساعدة على تحقيق

متجدد للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى عموماً، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص. ولذلك السبب فقد كانت مناقشة اليوم حسنة التوقيت وهامة للغاية. ولذلك فنحن ممتنون لوفد الولايات المتحدة، وخاصة لوزير الخارجية كيري، لاقتراحها ولتعميم المذكرة المفاهيمية بشأن هذه المسألة (S/2013/394، المرفق)

ونقدر أيضاً هذه المبادرة من وزير الخارجية كيري المتمثلة في ترؤسه شخصياً جلسة اليوم.

كما نقدر عالياً حضور الأمين العام بان كي - مون ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، ونود أن نشكرهما على بيانتهما. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للإحاطتين اللتين قدمتهما كل من السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

يشير تقرير الأمين العام (S/2013/387)، الذي يمثل وثيقة المعلومات الأساسية في هذه الجلسة، إلى التوقعات الحالية المشجعة نسبياً وهي أن الأزمة التي طال أمدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما الجزء الشرقي من البلد، يمكن أن تحل في السياق الأوسع الذي يشكل مستقبل منطقة البحيرات الكبرى. وعلى الرغم من العقبات العديدة التي يتعين التغلب عليها، مما يصفه التقرير أيضاً وصفاً صريحاً، فإننا نتفق مع تقييم الأمين العام ومع ما قالته المبعوثة الخاصة روبنسون. أود أن أشدد على بعض العناصر التي يستند إليها تفاؤلنا الحذر.

أولاً، على الرغم من أن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يتضمن التزامات من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن جانب البلدان الأخرى في المنطقة على السواء، فضلاً عن المجتمع الدولي، فإن من الواضح أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق

الزراعة والطاقة الكهربائية والهياكل الأساسية التي يمكنها أن تساعد على توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود. وكما أكدت السيدة روبنسون، فإنه لا يتحقق النجاح للعملية السياسية الجارية إلا إذا استفاد السكان من عوائد السلام الملموسة على وجه الاستعجال.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوة الأطراف الموقعة على الإطار إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها - بدأً وبجسنة - بما في ذلك، الالتزام بعدم التسامح أو تقديم أي نوع من المساعدة أو الدعم للجماعات المسلحة. وهذه مسألة مسؤولية ومصداقية. وفي القيام بذلك، يمكن للأطراف الموقعة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في إطلاق دائرة حميدة من شأنها أن تمكن شعوب المنطقة من الخروج في نهاية المطاف من حالة غير مقبولة استمرت أطول مما ينبغي. الفرصة استثنائية، وقد حان الوقت لاغتنامها الآن.

السيد روستال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لقد مضى ثلاثة عشر عاماً منذ إنشاء الأمم المتحدة عملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال بلدي يشارك في تلك البعثة بوصفه بلداً مساهماً بقوات منذ عام ٢٠٠٥. وفي الواقع، فقد خسرتنا أرواح ثمانية من جنودنا في حادث معروف وقع في متزه غارامبا الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأود ذكر أسمائهم هنا تكريماً لذكراهم: أيلينو بوب، رامون شي تشي، إدغار موراليس غوثمان، فاليريانو راكس هول، كاليكستو غوميث بيريث، ماريو إنريكي تي كال، تيودورو تيلوم باو، أورلاندو أوغوستو هيرانديث ألونثو. وقد كان خمسة من هؤلاء الجنود غواتيماليين يتحدرون من أصل المايا، وكانوا يناضلون من أجل تحقيق السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الرغم من هذا التاريخ الطويل، فقد أتاح التوقيع في ٢٤ شباط/فبراير على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إمكانية لإعطاء زخم

والاجتماعي، ولجنة بناء السلام، والجمعية العامة. إننا ننظر إلى البنك الدولي ليس بوصفه أداة مالية فحسب، بل أيضا باعتباره ذراعا مالية للسلام.

سادسا، كما هو معروف، أعرب وفدي عن تحفظاته على الاتجاه الجديد لدى المجلس المتمثل في إسناد واجبات إنفاذ السلام إلى بعثات قد وُضِعَ تصورها وفقا للمبادئ الأساسية التي أعطت لعملياتنا لحفظ السلام شكلها، لا سيما مبدأ الحياد. ومع ذلك، على الرغم من تلك التحفظات، قبلنا في نهاية المطاف بإدراج ما يسمى لواء التدخل في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتباره أهون الشرين، بالنظر إلى الخطر الداهم على السكان المدنيين الذي تشكله حركة ٢٣ مارس وغيرها من المجموعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وباعتبار ذلك تديرا اضطراريا مؤقتا. على أي حال، من المهم ألا ننسى أن بناء الدولة، وبناء الديمقراطية، وأكثر من ذلك بناء الأمة، ليست من مهام المجتمع الدولي، بل من مهام الدول ذات السيادة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه، قبل شهر فقط اجتمعنا هنا في هذه القاعة لاتخاذ القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)، بشأن العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.6984). وعلى غرار القرار (٢٠١٣) ٢٠٩٨، كانت تلك الجلسة، التي عقدت تحت رئاسة المملكة المتحدة، جلسة بالغة الأهمية. وينبغي ألا ننسى الكلمات التي قيلت حينها، التي يمكن أن تكون دليلاً يُستهدى به لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويحدوني الأمل في أننا الآن على الطريق المضي إلى السلام، ولن نبرح نتقدم نحو تحقيق الازدهار والتنمية في منطقة هي في أمس الحاجة إلى ذلك.

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ينبغي. لقد برز ذلك النموذج، أي أن يتولى البلد المضيف الدور الرئيسي ويضطلع المجتمع الدولي بدور تكميلي، بوصفه نموذجا للتنمية في الآونة الأخيرة، وعلى وجه الخصوص منذ إعلان باريس.

ثانيا، الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع بطريقة شاملة وكلية، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومسألنا الحوكمة والأمن، يبدو أيضا أمرا أساسيا إذا أردنا استعادة الاستقرار والتغلب على ما يعانيه البلد من عنف.

ثالثا، من المشجع أن نرى مشاركة ١١ بلدا وأربع مؤسسات متعددة الأطراف في إطار السلام والأمن والتعاون. وفي رأينا أن إنشاء ما يسمى بآلية الإشراف ٤+١١ يعزز التوقعات بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف.

رابعا، إننا نشيد بالشراكات التي بنتها الأمم المتحدة مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة الأفريقية، وتحديدًا مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونرى أن العمل التعاوني المنسق الذي تقوم به الكيانات المتعددة الأطراف - ولكل منها مجال اختصاصه - ذو أهمية خاصة.

خامسا، على نفس المنوال، نشيد بالمبادرة المشتركة بين الأمين العام ورئيس البنك الدولي للقيام ببعثة مشتركة إلى منطقة البحيرات الكبرى، ولأن يحضرا معا مرة أخرى أمامنا. من الصعب أن نتصور حدوث تقدم اقتصادي واجتماعي بدون مشاركة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويسرنا في إطار التصدي للمشاكل بطريقة كلية وشاملة، أننا نوزع المهام التي يتعين الاضطلاع بها ليس فقط داخل الأمم المتحدة، وفقا لتخصص كل كيان، ولكن أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة، وبين الأخيرة وسائر الهيئات المتعددة الأطراف. وما زلنا نأمل أن يمتد تجسيد التعاون الجديد بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ليشمل أحداثات المجلس الاقتصادي

أشكر الأمين العام على جهوده وتصميمه. لقد بات الآن من مسؤولية الأطراف الموقعة أن تنفذ التزاماتها.

شهدنا كذلك في الأسابيع القليلة الماضية بوادر مشجعة كثيرة. يمثل اعتماد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية آلية إشراف وطنية خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الإصلاحات الضرورية في الجيش والشرطة الكونغوليين. يجب الآن أن تُتخذ تدابير شاملة على وجه السرعة. ومن المهم أيضا أن يقوم الجيش الكونغولي بأنشطته في الميدان بطريقة مثالية، وأن يعاقب نظام العدالة في البلد بشدة وبفعالية على التجاوزات التي يرتكبها الجنود الكونغوليون، فهي تجاوزات لا يمكن التغاضي عنها.

على الصعيد الإقليمي، في ٢٦ أيار/مايو، ضم الاجتماع الأول لآلية الإشراف الإقليمية معظم رؤساء دول المنطقة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

ويجب أن تكفل الآلية، أولا وقبل كل شيء، دعم سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، بدءا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يجب أن تكفل عدم تعرض أمنها للخطر.

والإجراءات التي اتخذتها السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، ستكون حاسمة بالنسبة إلى تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية وتقييمها بغية تنفيذ الالتزامات المتعهد بها. وبإمكانكم، سيدي الرئيسة، التأكد من دعم فرنسا الثابت لكم، وهي لا تزال تقف إلى جانبكم.

والدعامة الثانية لهذا السياق الجديد هي القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، المتخذ بالإجماع في ٢٨ آذار/مارس الماضي. إن جوهر ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتغير: فهو لا يزال حماية المدنيين. ومع ذلك، بغية المساهمة في تحقيق ذلك الهدف، يأذن القرار، على نحو غير مسبوق، بنشر لواء للتدخل ضمن بعثة منظمة الأمم المتحدة. وتمثل ولاية اللواء في القضاء على

السيد كانفان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحو لي، بالنيابة عن فرنسا، أن أشكر وزير الخارجية جون كيري على مبادرته بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قال آخرون، تأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب، إذ لا تزال الحالة الإنسانية مأساوية، في ظل وجود أكثر من ٢,٥ مليون مشرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٤٥٠ ألف لاجئ في البلدان المجاورة.

لقد اتسمت الأسابيع القليلة الماضية بتصاعد جديد في الأعمال العدائية التي تقوم بها حركة ٢٣ مارس وغيرها من الجماعات المسلحة ضد القوات المسلحة الكونغولية. يمثل استئناف الأعمال القتالية هذا اختبارا للمجتمع الدولي، إذ إن الحركة وغيرها من الجماعات المسلحة تسعى ببساطة إلى تعطيل العملية السياسية الجارية. إنها عملية سياسية تسعى إلى وضع حد لهذه المأساة، التي دامت فترة طويلة جدا. وهي اختبار لأن بعض الأطراف الفاعلة قد يغيرها التراجع عن التزاماتها. إن رسالتنا واضحة: يجب على البلدان المجاورة أن توقف تقديم الدعم للجماعات المسلحة مثلما التزمت بذلك. الرسالة الحازمة والموحدة التي بعث بها المجتمع الدولي اليوم رسالة خيرة، لأنها ستدعم جهود أصحاب المصلحة المترمين التزاما صادقا بهدف تحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا على مدى الشهور القليلة الماضية. ولدنيا الآن إطار متسق يسمح لنا بأن نأمل أخيرا في أن تنتهي المأساة التي استمرت أكثر من ٢٠ عاما في منطقة البحيرات الكبرى. يستند الإطار إلى ركيزتين. الأولى هي إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقع عليه في ٢٤ شباط/فبراير ١١ بلدا من بلدان المنطقة بناء على مبادرة من الأمين العام. في هذا الصدد، أود أن

الجماعات المسلحة التي تشارك في أعمال العنف وتهدد المدنيين. وتود فرنسا أن يدخل اللواء حيز العمل في أقرب وقت ممكن. بمكافحة الممارسات السيئة وزيادة الفوائد التي تجنى من استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة لصالح شعوبها.

وفي الوقت الذي تشن حركة م-٢٣ مرة أخرى الهجمات في محيط غوما، من الأهمية بمكان عدم ادخار جهد ليس لإيقاع الهزيمة بأولئك الذين يهددون السلام فحسب، ولكن أيضا لإعادة إطلاق الدينامية السياسية التي بدأت مع الاتفاق الإطاري. وبغية إتاحة الفرصة لإقامة سلام دائم، يجب أن تتعاون جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة في سبيل التغلب على أعمال العنف والنهب. ولن يتمكن الاتفاق الإطاري من تمهيد الطريق أمام تحقيق تحسن ملموس في الوضع الأمني والظروف المعيشية في منطقة البحيرات الكبرى إلا من خلال القيام بذلك.

اليوم، باسم ملايين الناس الذين ماتوا، والذين فجعت المنطقة بهم لسنوات عديدة، لدينا التزام جماعي بتحقيق النجاح.

السيد إساو (توغو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكر بلدكم على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، وأن أرحب بحضور وزير الخارجية لترؤسها. وأرحب أيضا بحضور الأمين العام. إنني أشكره على جهوده المستمرة في سعيه لإيجاد حل دائم للصراع في المنطقة، وأهنئه على بيانه. أخيرا، أود أن أرحب بمشاركة رئيس البنك الدولي، وممثلين رفيعي المستوى من الاتحاد الأفريقي، ووزراء من منطقة البحيرات الكبرى وجميع الوزراء الآخرين الحاضرين هنا، في هذه الجلسة.

إن عقد هذا النقاش دليل ملموس على الأهمية التي يوليها المجلس مجتمعاً وفرادى الدول الأعضاء الأخرى لحل الصراعات المتكررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أرحب بتعيين السيد روس فينغولد، بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه

وثمة جانب رئيسي آخر للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) هو العنف الجنسي، الذي لا يزال يستخدم على نطاق واسع كسلاح للحرب، ويطرافق عادة مع الإفلات التام من العقاب. هنا نرحب بمبادرة السيدة ماري روبنسون، ومشاركة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى عقد مؤتمر يجري تكريسه لدور المرأة في عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري. ونحن نعلم أن أجساد النساء في تلك المنطقة هي، في كثير من الأحيان، ساحات قتال للرجال، وكما ذكر الرئيس كيم في وقت سابق، هذه وصمة عار تلحق بضماننا.

وأود قبل اختتام كلامي بأن أتطرق إلى مسألة التنمية. كما ذكرت السيدة روبنسون، حان الوقت الآن للتخطيط لجني ثمار السلام في المنطقة بأسرها. وهنا أرحب بالالتزام الشخصي للرئيس كيم في سياق حل هذه الأزمة، فضلا عن تعهد البنك الدولي مؤخرا بتنفيذ الالتزامات التي قطعها جمهورية الكونغو الديمقراطية على نفسها خلال التوقيع على الاتفاق الإطاري.

وسوف تساهم فرنسا والاتحاد الأوروبي أيضا في تنمية المنطقة. إن إنعاش اقتصادات المنطقة من جديد سيتطلب كذلك الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية. ويجب وضع حد لانعدام الشفافية في استغلال الموارد المعدنية. وكما يدرك المجلس، أقدمت بلدان مجموعة الثمانية في بداية هذا الشهر، بناء على مبادرة من المملكة المتحدة ومع الدعم الكامل من فرنسا، على إقرار خطة عمل للشفافية في الصناعات الاستخراجية. علاوة على ذلك، نعتزم تقديم الدعم الكامل، سياسيا وتقنيا على السواء، للجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبيل إنشاء آلية لإصدار الشهادات التي تتعلق باستخراج المعادن من المنطقة. فجميع هذه الأدوات سوف تسمح لنا

ومع ذلك، يجب مواصلة بذل الجهود، خاصة في مجالي إصلاح القطاع الأمني وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، بغية إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم ومدبريها، بغض النظر عن هويتهم، الأمر الذي يضع حدا لعهد الإفلات من العقاب.

علاوة على ذلك، ترحب توغو مرة أخرى باتخاذ المجلس للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي يأذن بنشر لواء التدخل المكلف بمحاربة الجماعات المسلحة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للدعم الزائد لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يمكن هذه الوحدة الخاصة من تحقيق أهدافها.

إننا نشيد بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، يجب أن ندين الأعمال التي قامت بها حركة ٢٣ مارس، والتي أدت إلى اندلاع الاشتباكات المستمرة بين المتمردين والجيش الكونغولي.

وإذا كان لعملية السلام أن تتواصل دون أي عائق، من المهم أيضا للقوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية أن تعمل معا للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي ترمي إلى تعزيز انعدام الأمن على الحدود الكونغولية - الرواندية، وإلحاق الضرر بالعلاقات الجيدة بين البلدين.

وعلاوة على العوامل السياسية الداخلية والخارجية، فالجوع والفقر من العوامل المعجلة لدينامية أعمال العنف. إذ يجند الجوع والفقر الشباب العاطل واليائس في صفوف الجماعات المسلحة. ولذلك ترحب توغو بإدراج المجتمع الدولي لمعالم التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي في استراتيجية التسوية الشاملة للتراع في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يستحق البنك الدولي امتناننا لما بذله من إيضاح لمعالم طريق المستقبل للمضي قدما.

الماضي، ممثلا خاصا للولايات المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

أبدأ ملاحظاتي بنبرة تفاؤلية من خلال تكرار تأييد البيان المشترك الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي حول موضوع "السلام في متناول اليد"، عشية الجولة المشتركة التي قاما بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلدان أخرى من المنطقة.

إن توغو تتشاطر هذا التفاؤل، لأنه بعد أكثر من عقد من المعاناة، تستحق شعوب منطقة البحيرات الكبرى أن ترى استعادة السلام في نهاية المطاف. لهذا السبب، يود بلدي أن يعرب عن امتنانه لرؤساء الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة والمجلس على جهودهم الحثيثة المشتركة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أصبحت أسلحة للحرب، لا سيما العنف الجنسي والاغتصاب.

وأود على نحو أخص أن أرحب بالاتفاق الإطاري، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ بدعم من الأمم المتحدة، حيث تعهد عن طريقه أحد عشر رئيس دولة بالعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة في مجالات الأمن، والحكم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المهم أيضا أن يبذل جميع الموقعين على الاتفاق جهودا بحسن نية لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق الهام. وغني عن القول إن على البلدان المعنية أن تؤدي دورا رئيسيا في كفالة نجاح هيكل السلام الجديد هذا، الذي يتم بناؤه ببطء ولكن بثبات. ونحن نهنئ السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإجراءات التي اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه، كما أوضح وزير خارجية ذلك البلد للتو.

الدبلوماسية والسياسية، وزاد التوقعات بإمكانية حل الأزمة في المنطقة الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن تبدي جميع الجهات الفاعلة المشاركة ذات الصلة الإرادة السياسية اللازمة، وألا تدخر أي جهد لترجمة أهداف الإطار إلى نتائج ملموسة.

وما كان حلياً في البداية هو أن الجهود الدبلوماسية والسياسية لا ينبغي أن تؤدي إلى دمج الإجراءات غير القانونية بأي شكل من الأشكال، أو أن ينظر إليها بوصفها فرصة لإجراء مناقشات لا نهاية لها للمطالبات غير الموضوعية وغير المقبولة، كما هو الحال في بعض الحالات الأخرى للتزاع المسلح. ومن الأهمية بمكان أن المسؤولية والمساءلة، حسبما يفهم من المفهومين وفقاً للقانون الدولي، كانتا منذ البداية من بين العناصر الرئيسية التي توجه النهج المشترك للمجتمع الدولي.

وطالب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الذي اتخذ اليوم (S/PRST/2013/11)، أن توقف الجماعات المسلحة كافة أشكال العنف فوراً وأن يجري تفكيك تلك الجماعات وتسريح أفرادها تماماً، وشدد على الالتزام المحدد من البلدان كافة بالكف عن توفير المساعدة أو تقديمها أو منح الدعم من أي نوع للجماعات المسلحة. كما نرحب بالموقف المبدي للمجلس بشأن الحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة خلال التزاع.

ويعد لواء قوة التدخل عنصراً أساسياً في الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله وجود الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه لا يمكن تسوية التزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوسائل العسكرية وحدها. وكون لواء التدخل مكملاً للعملية السياسية، لن يكون أثره فعالاً إلا إذا

ويمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، مثل غيرها من البلدان الأفريقية، التعافي من التزاع وإحراز تقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ويستحق سكانها أن تتاح لهم هذه الفرصة من خلال الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة للدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بوجود وزير خارجية الولايات المتحدة السيد جون كيري وغيره من كبار المسؤولين في هذه الجلسة الهامة للغاية. كما نشعر بالامتنان للأمين العام بان كيمون، ورئيس البنك الدولي السيد جيم يونغ كيم، والمبعوثة الخاصة ماري روبنسون، ومفوض الاتحاد الأفريقي رمتان لعمامرة، ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لبياناهم.

وتعقد جلسة اليوم على خلفية تجدد الأعمال العدائية التي بدأتها حركة ٢٣ مارس في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدين أذربيجان الهجمات التي شنتها الجماعة المتمردة، التي سببت خسائر في صفوف المدنيين، وحالات تشريد، وقوضت الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حل تفاوضي للتزاع. والواقع أن الحالة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تضطلع بها الجماعات المسلحة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات في المناطق المتضررة من التزاع، والأثر الإنساني للأزمة، تمثل أهم التحديات. وتتطلب الشواغل المتعلقة بالبيئة السياسية المتزايدة الصعوبة والحالة الأمنية في البلد مضاعفة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي.

ولا شك أن توقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٢٤ شباط/فبراير كان إنجازاً هاماً أضاف قوة دفع جديدة إلى الجهود

دعم المساعدة للجهود الوطنية والإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع.

كما تثنى أذربيجان على إسهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المساهمة بقوات للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدين بشدة جميع الهجمات الموجهة ضد أفراد حفظ السلام.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أوجه إليكم السيدة الرئيسة الشكر على عقد هذه المناقشة الهامة، التي قدمت فرصة مفيدة للتأكيد من جديد على مواصلة المجتمع الدولي الاهتمام بمسألة البحيرات الكبرى ودعمه القوي لمبادرة الإطار.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة الولايات المتحدة بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب برؤس السيد جون كيري وزير الخارجية جلسة اليوم.

وأود أن أشكر الأمين العام بان كي مون، ورئيس مجموعة البنك الدولي السيد جيم يونغ كيم والمبعوثة الخاصة ماري روبنسون على إحاطتهم الإعلامية. ولقد استمعت باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة.

وتقع منطقة البحيرات الكبرى في قلب القارة الأفريقية وتزخر بالموارد الطبيعية، والتاريخ الحافل والثقافات الثرية. وتتمتع بإمكانات ومزايا فريدة في مجال التنمية. ومع ذلك، بسبب عوامل مثل حالة عدم استقرار الأمن الإقليمي والتراعات التي طال أمدها والصراعات، واجه الأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى المعوقات والصعوبات.

ومن الأمور المشجعة، بفضل الجهود المشتركة لبلدان المنطقة لا سيما مبادرة الأمين العام بان كي مون، توقيع بلدان المنطقة في شباط/فبراير على إطار السلام، والأمن، والتعاون

جرى تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية وفقا لإطار السلم والأمن والتعاون بشكل مناسب وفي الوقت المناسب.

ويعد الدعم الإقليمي شرطا مسبقا هاما لتسوية التراع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بالاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية، وكذلك بلدان المنطقة، لمساهمتها في إيجاد حل دائم للتراع. ومن الأهمية بمكان أن تواصل العمل معا نحو تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. كما أنه من الضروري احترام جميع بلدان المنطقة بعضها لسيادة بعض وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مبادئ عدم التدخل، وحسن الجوار والتعاون الإقليمي.

ونرحب بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاعتداءات، والمضي قدما نحو إصلاح قطاع الأمن. وستسهم هذه الجهود بلا شك في تعزيز ثقة السكان بالمؤسسات التابعة للدولة وستساعد على إرساء أسس صلبة للتنمية في البلد.

وتكتسي المشاركة المستدامة للمجتمع الدولي ودعمه أهمية حاسمة في تعزيز الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بأسرها. ونشيد بالجهود الشخصية التي اضطلع بها الأمين العام بان كي مون ومبعوثه الخاصة ماري روبنسون. وأضافت الزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي، والإعلان عن مجموعة مشاريع إنمائية قيمتها مليار دولار من البنك الدولي، إمكانات لحوافز كبيرة في المضي قدما بخطة السلام وآفاق تعزيز التكامل الإقليمي. ويعد المزيد من التنسيق فيما بين المانحين أمرا ضروريا لكفالة

ان التعاون من خلال الحوار وبناء الثقة المتبادلة فيما بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى أمر حيوي لاستتباب السلم والاستقرار في المنطقة وتحقيق التنمية فيها. ونأمل أن تعمل بلدان المنطقة على تعزيز الاتصالات والتعاون وأن تشارك بهمة في وضع معايير إقليمية للإطار والالتزام بالسلم والتنمية في المنطقة، على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ومن خلال آلية الرقابة على الإطار ١١-٤، والمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى وآلية التحقق المشتركة في المنطقة.

رابعا، يجدر بالمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه ومساعدته وان يساهم في السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى في الأجل الطويل. ونأمل أن تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وغير ذلك من الآليات الإقليمية، وتعزيز التنسيق والتآزر وحمل الأطراف على الوفا بالتزاماتها بالإطار وذلك بتفعيلها. ونأمل أيضا أن يتم على جناح السرعة تحويل مبلغ البليون دولار المقدم من البنك الدولي بمنطقة البحيرات الكبرى لدعم بلدان المنطقة لكي تعمل على تنمية اقتصاداتها وتحسين الأحوال المعيشية لشعوبها واحلال السلام الدائم فيها.

كما قال الرئيس الصيني شي جينينغ خلال زيارته الأخيرة إلى أفريقيا في شهر اذار/مارس، فإن الصين لعلى ثقة من أن ما تواجهه المناطق الأفريقية من نكسات وصعوبات لا يمكن له بأي شكل من الأشكال أن يوقف التقدم المطرب الذي تحققه القارة نحو السلم والتنمية والتقدم وما برحت الصين صديقا وشريكا قويا لأفريقيا. وسنظل ثابتين في دعمنا للدول الافريقية في جهودها لحماية سيادتها وحل المسائل الافريقية بنفسها.

أود أن أكرر هنا اننا ما فتننا ندعم بهمة بلدان منطقة البحيرات الكبرى في النهوض بالسلم. ولسنوات عديدة ما برحت الصين مشاركا في بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونبدل جهودا دؤوبة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وذلك التوقيع خطوة هامة من بلدان المنطقة نحو تسوية النزاعات بنفسها وتحقيق السلام الإقليمي والتنمية من خلال التعاون.

وقد سنحت للسلم والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى فرصة هامة. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتنفيذ الإطار. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف، على أساس مصالحها المشتركة طويلة الأجل، في الحفاظ على السلم والتنمية الإقليميين، والعمل بغية التسوية، والسعي إلى توافق الآراء، وتنفيذ التزاماتها بحسن نية وحل المنازعات والصراعات الإقليمية والسير في الطريق نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، من الحيوي الاستمرار في الزخم الإيجابي في تنفيذ الإطار تنفيذا كاملا. أن المهمة لعاجلة حاليا هي ضمان الوقف الكامل للأعمال القتالية وعودة الاستقرار إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى المجموعات المسلحة أن تبت مظلما من خلال الحوار والمفاوضات، وان ترم اتفاقات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنهاء العنف وتهيئة الظروف المواتية للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في الجزء الشرقي من البلد.

ثانيا، أن دعم الحكومة في تعزيز بناء القدرات وتوفير الأمن سيكون محور التركيز في تنفيذ الإطار. ترحب الصين بقيام الحكومة بإنشاء آلية رقابة وطنية لتنفيذ الإطار. وينبغي للقوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتولى المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن الوطني وحماية المدنيين. وبموجب ولاية مجلس الأمن، ينبغي للواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يساعد القوات المسلحة في البلد وان يدعمها في الرد على التهديدات الصادرة عن المجموعات المسلحة.

وقفها ولا ينبغي السكوت على الإفلات من العقاب. بل يجب مساءلة الفاعلين.

لقد تم وزع لواء التدخل بقيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا بد من أن ينجح. إذ أن اللواء إحدى الأدوات في الاستراتيجية الشاملة للعمل والردع. وليس القصد منه أن يحل محل الجيش الكونغولي أو أن يكون الترياق لحل المشاكل في الجزء الشرقي من البلد. وكما يبرز القرار ٢٩٨ (٢٠١٣)، في نهاية المطاف، فإن أفرادا من قوة الرد السريع المدربة تدريبا جيدا والمجهزة تجهيزا كافيا ضمن الجيش الكونغولي سوف تتسلم المسؤوليات من اللواء. وبعثة منظمة الأمم المتحدة تظل حجز الزاوية في الاستراتيجية الجديدة.

ونعرف جميعا أن عملية تنفيذ الإطار لن تكون سهلة. من المهم للشركاء الإقليميين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة أن يشاركو مشاركة كاملة وأن يعملوا على تنفيذ الإطار بحسن نية. ومن الحيوي أيضا أن تحترم جميع البلدان سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية. وينبغي اتخاذ التدابير الموثوقة والقابلة للتحقق لترع سلاح المجموعات التي تتحدى سلطة الدولة وحلها وتسريحها. ويمكن التحقيق في الادعاءات والوقوف على الحقائق. وينبغي وضع معايير واقعية ومحددة بجدول زمني لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار. ونرحب بالخطوات الأولى التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ إطار السلم والامن والتعاون، وإنشاء آلية رقابة وطنية. أما المسؤولية عن صون السلم والأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية فينبغي نقلها تدريجيا إلى قواتها المسلحة وقوات الشرطة التابعة لها. وينبغي لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتوسع في إصلاح القطاع الأمني، وتوطيد أركان سلطة الدولية والعمل نحو المصالحة الوطنية.

لحفاظ على الأمن والاستقرار في ذلك البلد. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي وبلدان المنطقة للمساهمة مساهمة إيجابية في تحرير شعوب منطقة البحيرات الكبرى من المعاناة الناجمة عن الحرب والصراع، واحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في موعد مبكر.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر وزير الخارجية، جون كيري على ترؤسه في وقت مبكر هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن. أن مبادرة الولايات المتحدة تضفي زخما جديدا على مسعى السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها. ومناقشة اليوم تضم الأمين العام ورئيسة البنك الدولي، والمبعوثة الخاصة ماري روبنسون وقادة المنطقة. هذا هو التأزر على الصعيد العملي.

ونشيد إما إشادة بالأمين العام الذي على الرغم من أعبائه الثقيلة وبعض النكسات، جمع قادة ١١ بلدا وأربع جهات ضامنة، وهي الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل قضية مشتركة تتمثل في السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا نهج الصورة الواضحة.

ان الصورة الواضحة تقتضي من بلدان المنطقة العمل على بناء عُرى قوية بين السلم والتنمية. فلا يمكن تحقيق التنمية من دون إحلال السلام في المنطقة. إذ ينبغي أن يحل التكامل الاقتصادي الإقليمي محل المخلفات السمية للمذابح والأعمال الإرهابية التي فرضتها الميليشيات والمجموعات المسلحة. إن إطار السلم والأمن والتعاون يبشر ببزوغ فجر السلام. لقد شهدت المبعوثة الخاصة روبنسون بعض التقدم الذي يجري احرازه حاليا. وعلينا الإبقاء على الزخم الذي ولدته التطورات الإيجابية.

وتقتضي الصورة الواضحة إنهاء أعمال القتل وانتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، من قبيل الاعدامات، والعنف الجنسي والتجنيد القسري، كل هذه الاعمال يجب

الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومنطقة البحيرات الكبرى. ونحن على ثقة بأن اجتماع اليوم سيشيح فرصة ممتازة لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن ولزيادة تعزيز الزخم لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها. ويشكل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة قاعدة سياسية قوية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة. وعلى البلدان المشاركة أن تشاطر مسؤولية مشتركة عن تنفيذ الالتزامات الواردة في الإطار. ولا بد من ضمان التنفيذ الكامل والمستمر من جانب الاطراف المعنية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وتتحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الأولية عن إصلاحاتها بالذات. وعليها الاستمرار في الاضطلاع بالتزام قوي بإجراء إصلاحات واسعة في مجالات الأمن والحوكمة وتحقيق اللامركزية وإرساء الديمقراطية. وينبغي أن يتصدر العملية تعزيز بناء القدرات الفعال في قطاع الأمن، ضمن مجالات أخرى. ومع احترام سيادة البلدان المجاورة، فإن النهوض بالتعاون الإقليمي عن طريق تعميق التكامل الاقتصادي أمر يتسم بالحيوية. وسيكون تحقيق أقصى حد من هذا التعاون جزءا رئيسيا من بلوغ الأهداف الإنمائية الواسعة والطويلة الأجل، وفي نهاية المطاف، الاستقرار السياسي.

ونحن نرى أن نجاح الإطار يتوقف على إنشاء آلية للإشراف بنقاط مرجعية محددة بشكل جيد تكون قابلة للتحقق منها وعملية المنحى. كما ينبغي أن تشمل النقاط المرجعية عملية للتعامل مع من يقصرون عن تحقيق أهدافهم المعلنة.

ونؤيد تأييدا تاما النهج الكلي نحو تحقيق السلام والتنمية بغية التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة البحيرات الكبرى. وفي ذلك الصدد، يستحق أسمى آيات التقدير كون الأمين العام، ومبعوثه الخاصة زارا المنطقة بالترافق مع رئيس البنك الدولي. فالزيارة المشتركة غير المسبوقة لقادة الأمم المتحدة تظهر بشكل

ان باكستان ملتزمة التزاما قويا بأهداف السلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ومن الجدير بالذكر أن حفظة السلام الباكستانيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية يؤدون دورا هاما في استعادة الاستقرار وتعزيزه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد قاموا بعمليات حريئة ضد المجموعات المسلحة، وساهموا في تدريب قوات الأمن الوطنية الكونغولية وبناء القدرات لديها، وعملوا في مشاريع الرفاه المجتمعي. لقد جاد العديد من جنودنا بأرواحهم في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل أبنائنا من حفظة السلام يقدمون الحماية للمدنيين وتنفيذ ولاية البعثة.

ونأمل أن ييزغ فجر يوم جديد على شعوب منطقة البحيرات الكبرى، فهذا القرن هو قرن أفريقيا. بينما تخطو أفريقيا نحو النمو الاقتصادي القوي وتحرز نفوذا سياسيا، ينبغي لمنطقة البحيرات الكبرى الا تتخلف عن الركب بسبب الخلاف والتزاع. إن الاستغلال غير الشرعي للمعادن يجب وقفه. وينبغي الآن تسخير الثروة في الموارد في المنطقة من أجل خير شعوبها. ولا بد لبلدان المنطقة من أن تتبوأ مكائها الصحيح في أفريقيا وفي أسرة الأمم. وينبغي أن تصبح منطقة البحيرات الكبرى واحة استقرار وازدهار في القارة. ولا بد للأمم المتحدة من أن تحقق النجاح في رسالتها.

السيد كيم كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري الصادق للمبادرة التي اتخذتها رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر بعقد الاجتماع الوزاري اليوم. ونرحب بوجود وزير الخارجية جون كيري لرئاسة هذا الاجتماع. كما أود أن أشكر الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والمبعوثة الخاصة ماري روبنسون، والمفوض رمضان لعامرة على مشاركتهم وعلى إحاطتهم الإعلامية. ونقدر أيضا الوجود الرفيع المستوى للوزراء من

تتوغلونوغو وكوتيسا على الإحاطات الإعلامية التي قدموها صباح هذا اليوم.

وما انفكت جمهورية الكونغو الديمقراطية بوتقة للتزاع لأكثر من عقدين. وتهدد دوامات وحشية لأعمال العنف السلام والاستقرار الوطنيين والإقليميين على السواء. بيد أننا شهدنا المزيد من الأوهال في آخر دوامة للعنف إذ أن مليشيا حركة ٢٣ مارس ترتكب أعمال الاغتصاب وتنفذ عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وتستخدم الأطفال جنودا. ومع أن تهديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقلص بقدر كبير، فإنها أيضا ترتكب انتهاكات، مستغلة عدم الاستقرار الذي سببه تمرد حركة ٢٣ مارس.

وبالرغم من اندلاع أعمال العنف الأخيرة، فإن لدينا الآن فرصة لبدء فصل جديد في المنطقة المضطربة يضع حدا لمعاناة السكان ويحقق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي شباط/فبراير، اجتمعت بلدان المنطقة والتزمت ببناء السلام. بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتدعم المبعوثة الخاصة روبنسون مسعى هذه البلدان.

ويأذن القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشل قدرة جميع الجماعات المسلحة التي تمثل أكبر تهديد للمدنيين وتجريدها من السلاح، وبالأخص حركة ٢٣ مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتمثل هذه العناصر المختلفة، معا، فرصة فريدة لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولوضع حد لدوامة العنف بصورة نهائية.

ويجب أن نغتنم هذه الفرصة بعزم وقوة. ولا تزال هناك تحديات رئيسية بشأن اصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة في الجزء الشرقي للبلد. وكلتا هاتين الخطوتين ضروريتان لتحقيق السلام والازدهار للشعب الكونغولي. ولكن على المنطقة الواسعة أيضا أن تفي بالتزاماتها. وذلك

واضح قيمة بذل جهد متكامل يعالج كلتا مسألتى الأمن والتنمية في المنطقة. وبغية أن تؤتي هذه الشراكة أكلها، ينبغي زيادة صقل وتعزيز التعاون الوثيق والتنسيق بين الهيئتين. ونأمل أن يتسنى للشراكة أن تستمر وتمتد إلى مناطق أخرى أيضا.

ويتمثل أحد الأهداف الهامة المتعلقة بالسياسات لحكومة بلدي في التحقيق المتزامن للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وكجزء من الجهد المتعلق بالسياسات، ستواصل حكومة بلدي الانخراط في التعاون الإنمائي الدولي. وإذ تواصل بلدان منطقة البحيرات الكبرى السعي لتحقيق الأمن والتنمية، فإن بوسع التجربة الإنمائية السابقة لجمهورية كوريا أن تكون مفيدة. فجمهورية كوريا هي البلد الوحيد الذي حول نفسه من أحد أقل البلدان نموا إلى بلد مانح في فترة لا تزيد على ستة عقود. ويمكن للحركة القروية الجديدة أن تقدم نموذجا مفيدا للتنمية الريفية والقضاء على الفقر في المنطقة.

وفي الختام، نرى أن من الضروري مواصلة الانخراط الرفيع المستوى والالتزام من جانب المجتمع الدولي. ونحن على ثقة بأن الإطار، بالدعم القوي من المجتمع الدولي، سيسهم بالتأكيد في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة وعلى الالتزام الشخصي الذي أبداه الوزير جون كيري بتوليه رئاسة المناقشة. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن يواصل مجلس الأمن تركيزه على المنطقة في هذا الوقت الحرج.

كما أود أن أشكر الأمين العام، ومبعوثه الخاصة ماري روبنسون والمفوض لعمامة ووزير الخارجية تشيباندا

ويجب أن نبقي حازمين في سعينا من أجل تحقيق السلام. فالمكاسب التي تحققت هشة وبحاجة إلى الدعم الثابت من داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الجيران المباشرين ومن المجتمع الدولي. ويجب ألا نبدد التقدم المحرز بالتلاوم والاقتصاص. ولن تؤدي الاتهامات التي تطلقها بلدان المنطقة بدون استناد إلى أي أدلة سوى إلى تقويض جهودنا. وحينما اتخذ المجلس القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) قال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن بلده كانت تجرؤ على الأمل (انظر S/PV.6943). ويمكنني أن أؤكد له على أننا جميعا نأمل معه. ويجب أن يجرؤ المجلس والمجتمع الدولي، وقبل كل شيء، بلدان المنطقة على القيام بكل ما تستطيع من عمل من أجل سكان منطقة البحيرات الكبرى والعمل معا لإبقاء جذوة أملنا حية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على مبادرته بعقد هذه المناقشة لمجلس الأمن بشأن ذلك الموضوع الهام. ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى.

دعمنا منذ البداية بنشاط المساعي الحميدة للأمين العام من أجل تحقيق الاستقرار السريع للحالة في منطقة البحيرات الكبرى، التي جعلت من الممكن التوقيع على الاتفاق الإطاري في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير. ووضعت هذه المبادرة المشاكل التي تعاني منها المنطقة باعتبارها إحدى أهم الأولويات بالنسبة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل. إننا نرحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبرتسون، من أجل الوفاء بولايتها.

ونعتبر نتائج الزيارة المشتركة للأمين العام ورئيس البنك الدولي للمنطقة خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو، بوصفها معلما هاما فيما يخص تشجيع الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري على الامتثال الصارم له روحا ونصا، وعلى

يعني، قبل كل شيء، أن تبدي جميع البلدان الاحترام لسلامة أراضي جيرانها وأن توقف تقديم أي مساعدة للجماعات المسلحة. ومن دواعي القلق الشديد لحكومة بلدي أن آخر تقرير لفريق الخبراء المعني بحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية يشير إلى استمرار الدعم الخارجي للجماعات المتمردة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد أن يضع اجتماع البلدان الموقعة على اتفاق الإطار نقطا مرجعية واضحة لقياس التقدم المحرز بشأن جميع الالتزامات التي قطعت في اتفاق الإطار.

وعلى بعثة منظمة الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في دعم الجهود الوطنية والإقليمية. وأسند المجلس إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة ولاية أكثر قوة لممارسة المزيد من الضغط على الجماعات المسلحة. وستنفذ البعثة قريبا عمليات هجومية مستفيدة من أحدث التكنولوجيا العسكرية، بما في ذلك المنظومات الجوية الذاتية التشغيل. ويجب أن يرافق ذلك الضغط خطة لتسريح المقاتلين توفر لهم بديلا للقتال. وتتكيف بعثة منظمة الأمم المتحدة مع التطورات في الميدان وتبدي مرونة في القدرة على الاستجابة ستحسن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأخرى صنعا لو احتذت بها.

إن المملكة المتحدة على استعداد لدعم كل تلك الجهود. ونحن بالفعل نقدم التدريب لبعض قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي ستنتشر قريبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مبادرتنا لـ "منع العنف الجنسي" نقدم المساعدة في جمع الأدلة الجنائية وحفظها بغية تقديم مرتكبي جرائم العنف الجنسي إلى العدالة. ونقدم الدعم لمبادرات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مدججة بشكل كامل في اتفاق الإطار. وينبغي أن ينسق كل الدعم الذي يقدمه المانحون مع النقاط المرجعية الإقليمية والوطنية للإطار بغية إنشاء أساس للمساءلة المتبادلة.

ككل، هو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وفي نفس الوقت، دعونا لا ننسى أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان إحراز تقدم في عملية السلام، تتحملها بلدان المنطقة نفسها. وينبغي أيضاً أن يقدم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مساعدة هامة في هذا الصدد.

يجب علينا أن لا نغفل عن الحاجة الماسة لإصلاح شامل للقطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل دعم الجيش الوطني، الذي في المحصلة النهائية، يجب أن يظطلع بجميع المهام والمسؤوليات الرامية لحماية المدنيين وضمان السلامة الإقليمية للبلد. ويجب أن يتم العمل على القضاء على الأسباب الجذرية للصراع الذي لا ينتهي أبداً، بما في ذلك من خلال إرساء نظام لاستغلال الموارد المعدنية. وتقع المسؤولية الأساسية في هذه المسائل أيضاً على عاتق الشعب الكونغولي. إن الاتحاد الروسي من جانبه، مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، سيواصل دعم شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول منطقة البحيرات الكبرى فيما يخص حل التحديات التي تواجههم.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. تعلق شعوب المنطقة وقارتنا بأكملها أهمية كبيرة على هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي يهدف إلى تعزيز ديناميات السلام الناشئة عن الاتفاق الإطاري المبرم في ٢٤ شباط/فبراير. إننا نرحب بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة كيري ومشاركة وزراء يمثلون أعضاء المجلس ودول المنطقة، فضلاً عن مشاركة رئيس البنك الدولي. وأخيراً، باسم المغرب فإنني أثني على قيادة ورؤية والتزام السيدة روبنسون، فضلاً عن التزامها الثابت، وعلى جهودها للمساعدة على التنفيذ الكامل لاتفاق ٢٤ شباط/فبراير.

الوفاء بالتزاماتها باستمرار. كما نرحب بإنشاء وإطلاق آلية رقابة إقليمية تشارك فيها جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري من أجل وضع معايير أداء لتنفيذه عملياً. كما نلاحظ أيضاً إلى قرار رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد جوزيف كابيلا، إنشاء آلية مراقبة وطنية.

وتتشاطر استنتاج تقرير الأمين العام (S/2013/387) بأنه يجب تعزيز الاتفاقات السياسية من خلال تعميق الروابط الاقتصادية بين الدول المجاورة. في هذا السياق، فإننا نرحب باعترام البنك الدولي تقدم بليون دولار بهدف تحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى وتعزيز العلاقات الاقتصادية عبر الحدود ورفاه الشعوب.

ومن أجل تنفيذ تلك الخطط، فإن ثمة حاجة إلى وقف سريع وكامل للعنف في المنطقة. إننا ندين بشدة الجماعات المسلحة غير الشرعية التي استأنفت القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة التصعيد الأخير للعنف هو وقوع المزيد من الضحايا من المدنيين، وحدوث تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين داخلياً، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وهذه الانتهاكات غير مقبولة على الإطلاق. ومن المهم إجراء تحقيقات دقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة.

كما يجب وقف أي دعم للجماعات المسلحة غير المشروعة. ونحن نتوقع نشر قوة لواء تدخل جاهزة بشكل كامل، بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ينبغي أن يساعد ذلك على تحقيق نقلة نوعية في مجال مكافحة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة ويسهم في نهاية المطاف في تهية مناخ من الثقة بين الجيران ودفع عملية التسوية.

في هذه المرحلة الصعبة من التنمية الإقليمية، فإن مساعدة الأمم المتحدة، الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والطويل الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى

من نقاط الضعف، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة من خلال تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى لصالح السلام.

إننا نرحب بهذا النهج، الذي يجري تنسيقه من قبل الأمين العام ورئيس البنك الدولي، الذي أرسى في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومخطط له في فصل الخريف المقبل في منطقة الساحل. كما نأمل أن يجري اتباع هذا النهج في حالات الأزمات الأخرى حيث العلاقة بين السلام والتنمية مهمة للغاية.

لم تبذل جهود أبدا لحل الأزمة الكونغولية أكثر مما هو عليه الحال الآن، ويجب علينا أن نشيد بذلك. لكن دينامية السلام الهامة هذه، لن تؤتي ثمارها إلا إذا أوفى جميع الموقعين بالتزاماتهم وقاموا معا ببناء الثقة المتبادلة من خلال بناء سلام دائم وازدهار مشترك. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الوفاء بالتزاماتها وأداء دورها كاملا في عملية السلام. وقد كررت وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية رسميا هذا الالتزام خلال هذا الصباح.

من هنا، يظل الطريق أمامنا طويلا وجميع الشركاء الثنائيين ومنظومة الأمم المتحدة مدعوون جميعا لتقديم الدعم الكامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يخص استعادة سلطتها على كامل إقليمها الوطني وتحقيق الإصلاح المؤسسي بنجاح، والمصالحة الوطنية والتنمية البشرية. ويتعين على دول المنطقة بسرعة، وبشكل كامل وبجسنة نية تنفيذ التزامات كل منها المترتبة عليها بموجب الاتفاق الإطاري، وخاصة تلك المتعلقة بالاحترام الصارم لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

ولذلك، نحث المبعوثة الخاصة روبنسن، وبالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية

عانت جمهورية الكونغو الديمقراطية من سلسلة من الأزمات خلال العقود الأخيرة ألحقت الضرر بتماسكها الوطني وهددت سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها. وتوجد وراء الأعمال الإجرامية التي ارتكبت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل الميليشيات المسلحة والجماعات المسلحة الأخرى، مثل حركة ٢٣ مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، أزمة إنسانية مأساوية أثرت على الملايين من الناس، وانتهكت الحقوق الأساسية للمدنيين الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

لتأثير الأزمة الكونغولية أيضا بعد إقليميا. وقد تأثرت كامل منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا بسبب الأزمة من النواحي الإنسانية والأمنية والاقتصادية. وتقع على عاتق كل الأطراف جميعا مسؤولية تاريخية لوضع حد لها بشكل نهائي ولا رجعة فيه.

لقد فتح التوقيع في ٢٤ شباط/فبراير على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى آفاقا حقيقية للسلام. إن الاتفاق، الذي هو مبتكر في نهجه، يوفر أملا حقيقيا في نهاية مستدامة لعدم الاستقرار في المنطقة والتوصل إلى تسوية للأزمة التي استمرت فترة طويلة جدا. وصاحب هذا الإنجاز تدابير اتخذها المجلس لتكليف ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الواقع على الأرض، بما في ذلك من خلال اعتماد القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

إقليميا، يضع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أيضا آليات هامة تسهم في جهود تحقيق الاستقرار والتحقيق. وأخيرا، أتاحت الزيارة المشتركة للأمين العام، ورئيس البنك الدولي والسيدة روبنسون شمول الديناميات في الميدان بعدا إنمائيا اقتصاديا يهدف إلى تعزيز التبادلات الاقتصادية، والحد

إلا أنه يمثل أيضا دعوة أخلاقية وسياسية للمجتمع الدولي للمشاركة والتعاون في تنفيذ الإطار ومتابعة التنفيذ.

ونحن نكرر دعمنا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مهمتها لحماية المدنيين في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتفهم الأرجنتين أن لواء التدخل، كما قال الأمين العام، يشكل جانبا آخر من حل عريض طويل الأجل للحالة في المنطقة. إلا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين والسلامة الإقليمية للدول تقع على عاتق الحكومات وقواتها المسلحة.

والأرجنتين تعتبر أن من الأولويات المطلقة لحكومات وشعوب جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة أن تؤكد مقولة "لا تكرر لذلك أبدا" وترجمتها إلى عمل في وجه الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. التي ترتكبها المجموعات المسلحة ذات الانتماءات المختلفة في المنطقة.

وتقلقنا بشكل خاص التقارير التي تفيد بأن بعض تلك الانتهاكات قد ارتكبتها بعض أعضاء في قوات الأمن التابعة للحكومة. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التوسع في التحولات الديمقراطية المطلوبة مؤسسيا وبشكل عاجل في قطاعات الأمن والعدالة والدفاع.

وندعو الدول الأطراف إلى الوفاء الكامل بالتزاماتها بعدم التغاضي عن وجود أي مجموعات مسلحة أو تقديم الدعم لها، أو توفير الحماية لأولئك الذين تتهمهم اللجنة بارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو أعمال الإبادة الجماعية أو العدوان أو من ينتهكون نظام الأمم المتحدة للجزاءات. ومكافحة الإفلات من العقاب شرط ضروري للسلام الدائم. ونرى أن الحالة المؤسفة للنازحين واللاجئين تتطلب القيام بعمل إنساني عاجل. ولكن حق جميع الرجال والنساء في حياة

وبدعمه، على الاستمرار في دعم تنفيذ تلك الالتزامات وتنسيقها وتقييمها.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتمتع بموقع خاص في قلب القارة الأفريقية. ولديها إمكانيات اقتصادية وبشرية هائلة. ويؤثر استقرارها ورفاهها تأثيرا مباشرا على كل جاراتها. والعملية الجارية تبشر بكفالة الاستقرار الذي طالما تطلعت إليه جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى وإطلاق طاقات ذلك البلد الشاسع والمنطقة بأسرها.

والمغرب، الذي وقف إلى جانب الشعب الكونغولي خلال أصعب الأوقات في تاريخه وشارك في كل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد، سيواصل التزامه بوحدته الوطنية وسلامة أراضيه وباستقرار منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

السيدة برسيفال (الأرجنتينية) (تكلت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأرجو إبلاغ وزير الخارجية جون كيري بامتناننا لتأكيد أهمية هذا الاجتماع بحضوره. وأشكر أيضا وفد الولايات المتحدة على طرحه هذه المسألة في محور مناقشات المجلس وجهوده ومسؤولياته. ويتلج صدرنا كذلك رؤية المشاركين من الوزراء وغيرهم من المسؤولين من المنطقة، إلى جانب ممثلي المجتمع الدولي. ونرحب أيضا بمشاركة الأمين العام ورئيس البنك الدولي والسيدة ماري روبنسن، المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى.

تري الأرجنتين أن الخطوات الأولى المتخذة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، الموقع في شباط/فبراير، تتيح الفرصة للنظر بصورة شاملة في الأسباب الدفينة لمشاكل المنطقة، وإرساء الأسس لتنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية مستدامة، وتحقيق سلام دائم. ومن المؤكد أن مبدأ المسؤولية المشتركة، الذي يقوم الإطار على أساسه، وإن كان يشمل بلدان المنطقة،

وكما يبين عدد الحاضرين، نحن الآن في مرحلة محورية في السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وينبغي لنا أن نحل من حجم الخسائر البشرية التي سقطت خلال هذا النزاع: أرواح أكثر من ٥ وربما ٦ ملايين شخص، ونزوح ملايين آخرين، وإخضاع أعداد لا تحصى من الرجال والنساء والأطفال لانتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان. واليوم، تقبع جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤخرة مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

وإطار السلام والأمن والتعاون يوفر أفضل فرصة لكسر حلقة العنف وعدم الاستقرار نهائياً. ونحن في لحظة من الأمل بفضل قيادة وجهود حكومات دول المنطقة والمنظمات التي تعمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والأمين العام نفسه، ومع البنك الدولي الآن.

وعبرية هذا الإطار تتمثل في أنها المرة الأولى التي تتعهد فيها الأطراف المعنية كافة بالتزامات واضحة لإدماج الجهود السياسية والأمنية والإغاثية - وتلك هي النواة الأساسية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. والزيارة المشتركة التي قام بها رئيس البنك الدولي والأمين العام مؤخراً تعكس ما ينبغي أن يكون زحماً حاسماً للمنطقة. وهناك علامات مشجعة مبكرة لتابعة التزامات الإطار، إلا أنها تذكرنا أيضاً بالتحديات الجمة التي تنتظرنا. فهجمات حركة ٢٣ مارس والقتال الداخلي بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من جوما ما زالت مستمرة. وفي الأسبوع الماضي، تحديداً، أجبرت الهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة في كامانغو أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص على الفرار إلى أوغندا.

ونلاحظ تحذيرات السيد كوتيسا وزير الخارجية الأوغندي هذا الصباح من القوات الديمقراطية المتحالفة يجب أن تكون الأولوية الفورية لكفالة أن تتخذ جميع الدول الموقعة خطوات عملية للوفاء بالتزاماتها بموجب الإطار.

كريمة لن يتأتى إلا عن طريق مبادرات مثل تلك التي تقودها حكومات المنطقة والأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهم من الشركاء والمناخين والتي تسهم في تنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية والمشاريع التي تنهض بالنمو الاقتصادي المستدام والشمول الاجتماعي الذي يندرج فيه، كما ذكرت السيدة روبنسن، حقوق الإنسان والمنظور الجنساني وإدماج الشباب وحماية الأطفال. ومن جهة أخرى، فإن إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل قانوني ومشروع وعادل ومسؤول وشفاف أمر أساسي للسلام والتنمية المستدامة.

وقبل بضعة أيام، تلقينا تقريراً من منظمة رصد حقوق الإنسان الرموقة تضمن شهادة لطفلة تبلغ من العمر ١٢ عاماً ذهبت لتشتري الحلوى مع أصدقائها، تقول:

”رأيت جندياً من حركة ٢٣ مارس. بدأت أركض. أمسكني الجندي وقال أنه سيقتلني لأنني حاولت الهرب. بقيت صامتة. شعرت بخوف شديد. وبعد ذلك قام باغتصابي. صرخت، لكنه أطبق على فمي بيده.“

وتؤمن الأرجنتين والمجتمع الدولي بأننا سندحر الفقر والخوف وانعدام الأمن والعنف عندما نخلو سجلات التاريخ الإنساني، بما فيها سجلات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة، من مثل هذه الشهادات. ونأمل أن هذا الاجتماع الذي يعقد بمبادرة من وفدكم، سيدي، سيأخذنا في هذا الاتجاه.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد الولايات المتحدة على مبادرته بعقد هذه المناقشة والوزير كيري على حضوره. كما أشكر الأمين العام ومبعوثه الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسن، على تفاعلهم المتواصل وريادتهم، وبالطبع، أشكر جميع المتكلمين على ملاحظاتهم الناقبة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب. ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراء حاسم لمنع هذه الفظائع والتحقيق في تلك الجرائم ومحكمة مرتكبيها. وفي هذا السياق، فإن الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية تستحق دعمنا الكامل.

ومن الأهمية بمكان أيضا تكتيف الإصلاحات الجارية في قطاع الأمن. وبقينا فإن المسؤولية عن توفير الأمن تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف. ويكتسي بناء جيش يتسم بالفعالية والمهنية أهمية حاسمة في هذا الصدد. وبالمثل فإن قدرات وانضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك لواء التدخل، تكتسي أهمية حاسمة لنجاح الجهود المبذولة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويجب أيضا إعطاء أولوية حقيقية في نهاية المطاف لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشكل التدفق غير المنظم للأسلحة الصغيرة وعدم تنفيذ استراتيجيات إعادة الإدماج بصورة فعالة أسبابا جذرية وعوامل دافعة للصراع.

إن مشاركة المرأة في القيادة وإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر ضروري لتحقيق السلام في الأجل الطويل. وتتسم بالأهمية ذاتها أيضا، مشاركة المرأة على نحو مباشر في تنفيذ الإطارات. وقد طال انتظار العمل الذي تضطلع به المبعوثة الخاصة روبنسون، من أجل كفاءة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة - بما في ذلك من خلال مؤتمر بوجومبورا - الذي لا يزال مطمئنا وممكنا.

وفي الختام، تكرر أستراليا تأكيد دعمها القوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشر قوة لواء التدخل. ونعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المساهمة بقوات. وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن أن يعتبر لواء التدخل بديلا لتحمل المسؤوليات الأمنية من قبل

ويجب مساءلة تلك الأطراف عن فشلها في الوفاء بهذه الالتزامات من قبل مواطنيها والمجتمع المدني ومن قبل البلدان المجاورة في المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي على نطاق أوسع، بما في ذلك مجلس الأمن.

وترحب أستراليا بالجهود الأولية التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالشروع في إجراء إصلاحات رئيسية. ويمثل إنشاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لآلية الرقابة الوطنية خطوة هامة. ويكتسي الأهمية ذاتها الاجتماع الافتتاحي لآلية الرقابة الإقليمية ١١+٤، وإنشاء لجنة الدعم التقني. ومع ذلك فإن إنشاء معايير واقعية ومحددة للتنفيذ سيكون أمرا أساسيا لكفالة نجاح الإطار. ومن الضروري التوصل إلى اتفاق واسع بشأن معايير محددة، وعلى كيفية المضي بها قدما في الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية المتوقع عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

ولقد التزمت جميع الأطراف الموقعة بعدم التدخل - بموجب الإطار - في شؤون البلدان المجاورة، وبعدم التسامح أو تقديم أي شكل من المساعدة أو الدعم للجماعات المسلحة. ويجب وقف أي تعاون بين القوات المسلحة الكونغولية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبالمثل يجب وقف أي دعم يقدم لحركة ٢٣ مارس. ولا سبيل إلى تحقيق السلام مطلقا ما دام هذا الدعم لا يزال مستمرا.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى بعض التحديات والأولويات العملية الرئيسية، فإن من شأن التقارير المتتابعة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وممارسات العنف الجنسي على نطاق واسع من قبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الكونغولية أن تقوض أسس السلام الدائم. فقد استمعنا في مناسبة شاركت أستراليا في استضافتها خلال هذا الأسبوع إلى شهادات مباشرة على الآثار المترتبة عن استخدام الاغتصاب بوصفها أداة من أدوات الحرب لتدمير المجتمعات المحلية في

الكونغو الديمقراطية بهدف تعزيز حوافز التغيير وكسر الأنماط الدورية الموروثة عن الماضي. ونحن نعلم جميعاً أن هذه لحظة حرجة بحق، ويجب علينا أن نكفل تحقيقها للتحويل المطلوب. وأعلم أن هناك قولاً مأثوراً كونغولياً مفاده ”لا حياة لمن تنادي“. غير أن إطار الأمل ما زال ينبض بالحياة وإن علينا أن نجعله قادراً على الاستجابة والفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وإن الذي يقوم به لواء التدخل، وما قصد مجلس الأمن أن يفعله هو كسر الدائرة على نحو يهيئ المجال لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كي تعمل على تنفيذ الإصلاحات اللازمة للتصدي للمسائل الكامنة وراء الصراع.

وقد كان إنشاء لواء التدخل من قبل مجلس الأمن قراراً تاريخياً ومحفوفاً بالمخاطر، وقد نشأ عن شعور بالإحباط غير أنه كان ضرورياً بدرجة أكبر دون شك. وقد وفرت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها البيئة المواتية اللازمة لانطلاقة جديدة، غير أن التنفيذ لا يزال حاسماً كما هو بديهي. ويجب أن يواصل المجلس نفسه إيلاء اهتمام واضح ومستمر لجمهورية